مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٨١٦

الخميس، ٨ تموز/يوليه ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دو ريفيير/السيدة غاسري	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيدة يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد الأدب
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فييت نام	السيد دانغ
	كينيا	السيد كيماني
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربارا وودوارد
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أباري
	الهند	السيد تيروموتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس – غرينفيلد

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي إثيوبيا، والسودان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ومصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية مصر؛ ومعالي السيدة مريم الصادق الصديق المهدي، وزيرة خارجية السودان؛ وسعادة السيد سيليشي بيكيلي أوو، وزير المياه والري والطاقة لإثيوبيا.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة وهما: السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي؛ والسيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

والآن يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد أونانغا – أنيانغا.

السيد أونانغا – أنيانغا (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن القضية الشائكة المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير، المعروف اختصارا باللغة الإنكليزية"GERD".. أود أيضا أن أهنئكم، يا سيادة الرئيس، على إدارتكم الحصيفة لشؤون المجلس الذي تترأسه فرنسا هذا الشهر.

(تكلم بالإنكليزية)

إن سد النهضة الإثيوبي الكبير تدور حوله الروايات المتضاربة، والآمال، والمخاوف، والتحديات، والفرص المتعلقة باستخدام المياه والأمن والطاقة في مصر وإثيوبيا والسودان والقرن الأفريقي الأوسع. وهذه هي المرة الثانية التي نقدم فيها إحاطة لمجلس الأمن عن هذه المسألة. وكانت آخر مرة في حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (انظر S/2020/636) ومنذ ذلك الحين، وعلى الرغم من المحاولات المختلفة للمفاوضات، لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على إطار عمل لتسوية المسائل الخلافية المتبقية.

ومع أن الدول الأعضاء أقرت أيضا بأن معظم الجوانب المتصلة بالسد قد عولجت، بيد أننا نفهم أنه لا يزال يتعين على الأطراف الاتفاق على بعض المسائل الأساسية، بما في ذلك وضع آلية لتسوية المنازعات والتخفيف من حدة الجفاف، ولا سيما ملء وتشغيل السد في سنوات الجفاف. وستقدم زميلتي السيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، مزيدا من التفاصيل عن المسائل التقنية ذات الصلة المحيطة بالمفاوضات.

في الاجتماع الافتراضي لوزراء الخارجية والري في البلدان الثلاثة الذي انعقد في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ وترأسته جنوب أفريقيا، والاجتماع الثلاثي الافتراضي الذي انعقد في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على الدور الدقيق للخبراء والمراقبين الذين يدعمون عملية المفاوضات بقيادة الاتحاد الأفريقي.

في ٦ شباط/فبراير، قدم السودان اقتراحا جديدا يتوخى الوساطة الرباعية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية. وفي ١٥ آذار/مارس، طلب السودان رسميا، وبدعم من مصر، من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي التوسط بين الطرفين فيما يتعلق بسد النهضة، بيد أن إثيوبيا فضلت إدخال تغييرات أقل على العملية الجارية بقيادة الاتحاد الأفريقي.

خلال المحادثات التي جرت في كينشاسا في الفترة من ٥ إلى ٧ نيسان/أبريل من هذا العام، والتي ترأسها فخامة الرئيس فيليكس تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفته رئيسا للاتحاد الأفريقي، مرة أخرى، لم يتمكن الطرفان من الاتفاق على إطار للوساطة.

وفي ١٣ نيسان/أبريل، عرض رئيس الوزراء السوداني عبد الله حمدوك تفعيل آلية تسوية المنازعات على مستوى رؤساء الدول والحكومات، وهي آلية متوخاة في اتفاق عام ٢٠١٥ بشأن إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير.

وفي ٢١ نيسان/أبريل، ردا على دعوة رئيس الوزراء حمدوك، صرح رئيس الوزراء الإثيوبي أبيي أحمد، أنه بدلا من ذلك، ينبغي أن يكون اجتماع مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي هو السبيل للمضي قدما.

ونظرا لعدم إحراز تقدم في المحادثات، كثف الرئيس تشيسيكيدي من مشاركته في مسألة سد النهضة، وبدأ في الفترة من ٨ إلى ١١ أيار/مايو جولة إقليمية قام خلالها بزيارات إلى الخرطوم والقاهرة وأديس أبابا. وقد تعامل الرئيس تشيسيكيدي مع الأطراف على أساس تطبيق نهج من خطوتين يتناول أولا المسألة الأكثر إلحاحا المتمثلة في ملء السد خلال موسم الأمطار، وثانيا، كفالة التوصل إلى اتفاق أشمل بشأن ملء السد وتشغيله في فترة لاحقة.

وفي ٢٤ حزيران/يونيه، عقد الرئيس تشيسيكيدي اجتماعا إلكترونيا لمكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لتبادل المعلومات حول السد. وللأسف، لم يسجل أي تقدم يذكر بحضور إثيوبيا ومصر، بينما قرر السودان عدم الحضور.

وفي ١٥ حزيران/يونيه كذلك، اجتمعت جامعة الدول العربية في الدوحة واعتمدت قرارا بشأن النزاع المتعلق بالسد، دعت فيه إثيوبيا، في جملة أمور، إلى الامتناع عن ملء خزان السد دون التوصل إلى اتفاق، ودعت مجلس الأمن إلى إجراء مشاورات بشأن هذه المسألة. وردا على ذلك، اعترضت إثيوبيا على بيان جامعة الدول العربية، الذي اعتبرته محاولة لتسييس النزاع وتدويله، وشددت على التزامها بالوساطة التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، مع إعادة التأكيد على خطتها بالمضي قدما في عملية الملء الثانية للسد في تموز/يوليه.

وفي الوقت نفسه، فإننا على علم بالحوار الثنائي بين إثيوبيا والسودان بشأن مسألة السد، وكذلك البيان الذي أدلى به السودان مؤخرا وأعرب فيه عن استعداده لقبول اتفاق مؤقت بشأن ملء السد بشرط توقيع اتفاق حول جميع النقاط الأخرى التي تم الاتفاق عليها حتى الآن، وكفالة استمرار المفاوضات ضمن جدول زمني محدد.

وفي حين لم يتم التوصل إلى اتفاق رسمي بشأن هذه التطورات حتى الآن، ولم نشهد بعد نتائج ذلك الجهد، فإن ذلك يتماشى مع الجهود المبذولة لاتباع النهج التدريجي الذي اقترحه الرئيس تشيسيكيدي، أو على الأقل هذا ما يبدو عليه الحال.

وفي غضون ذلك، وجهت حكومة إثيوبيا في ٥ تموز/يوليه رسالة إلى حكومتي مصر والسودان لإبلاغهما ببدء ملء السد في السنة الثانية. وقد اعترض كل من مصر والسودان على ذلك الإخطار، وأكدتا مجددا موقفهما بأن أي ملء آخر ينبغي أن يتم في سياق إطار متفق عليه.

ولكل بلد من البلدان التي تتقاسم مياه النيل حقوق ومسؤوليات، وكما اتفقت عام ٢٠١٥ في اتفاق إعلان المبادئ بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير، فإن استخدام ذلك المورد الطبيعي وإدارته يتطلبان التعاون المستمر لجميع الدول المعنية، بنية حسنة بغية الوصول إلى أرضية مشتركة.

والواقع أن الأمين العام شجع الدول الأعضاء دائما على مواصلة المفاوضات بهذه الطريقة. وللمساعدة في هذه العملية، عهد إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتقديم المشورة التقنية استنادا إلى أفضل البيانات والمعارف العلمية المتاحة، بغية مساعدة البلدان على التوصل إلى تفاهم متبادل بشأن كيفية معالجة هذه المسألة الحساسة.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى فعل المزيد نظرا لأن المفاوضات التي جرت مؤخرا لم تسفر عن تقدم يذكر، وأنه لا يمكن إنكار أن هذه مسألة هامة للغاية. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى مواصلة التعاون وتجنب الإدلاء بأي تصريحات تزيد من التوترات في منطقة تواجه بالفعل سلسلة من التحديات، بما في ذلك النزاعات وتأثير جائحة فيروس كورونا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد أيضا بالعمل الذي قام به رئيسا الاتحاد الأفريقي بالتناوب، فخامة السيد سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا، والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وفخامة السيد فيلكس أنطوان تشيسيكيدي، من أجل تيسير التوصل إلى نتيجة سلمية تعود بالنفع المتبادل.

ونعتقد أنه معا، وإلى جانب الشركاء المهتمين الآخرين، ثمة مجال للمضي قدما بغية معالجة مسألة السد بطريقة سلمية وبناءة وشاملة، بما يتماشى مع روح التعاون التي أبرزها إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥.

وتظل الأمم المتحدة مستعدة للمساعدة على إيجاد حل يرضي الجميع دعما للدول الأعضاء في معالجة هذه المسألة المعقدة، حيث تكون الإرادة السياسية الحقيقية والحلول التوفيقية وحسن الجوار ضرورية.

وفي الختام، أعتقد أنه إذا تم تناول هذه المسألة المهمة على النحو الواجب، فقد تتيح فرصا كبيرة لجميع الأطراف والبلدان في المنطقة وخارجها. وأود أن أؤكد مرة أخرى أن التعاون ليس لعبة صفرية النتيجة، وأن الجهد الجماعي يمكن أن يساعد على تحقيق الإمكانات الإنمائية للمنطقة ككل.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة أندرسن

السيدة أندرسن (*تكلمت بالإنكليزية*): في حين شكلت المجاري المائية المشتركة في الماضي سببا للنزاع، فإنها يمكن أن تكون أيضا أساسا للتعاون. والواقع أن البنية الأساسية المائية المخططة جيدا على مجرى نهري مشترك يمكن أن تكون مصدرا لتعزيز التعاون ولا تحتاج إلى أن تكون لعبة محصلتها صفر. ومن خلال التخطيط المتكامل، يمكن منع حدوث الفيضانات الموسمية الضارة؛ ويمكن التجارة بالطاقة؛ ويمكن تحسين تخزين المياه؛ ويمكن أن تتحقق الفوائد سواء من حيث التنمية أو من حيث تحسين الاستفادة من المياه.

ويشكل النيل الأزرق موردا مائيا مهما لشعوب جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية وجمهورية السودان وجمهورية مصر العربية. وتقع منابع النيل الأزرق في مرتفعات إثيوبيا، حيث توفر الأمطار الموسمية العالية ٦٩ في المائة من التدفق السنوي للنهر بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر. ويلتقي النيل الأزرق مع النيل الأبيض في الخرطوم، حيث يتدفق النهر من المصب عبر السودان وإلى مصر. وقد زود نهر النيل تلك البلدان بالمياه العذبة وغذى الزراعة ودعم سبل العيش فيها لآلاف السنين.

ومنذ عام ٢٠١١، تقوم إثيوبيا ببناء سد النهضة الإثيوبي الكبير على النيل الأزرق. وسد النهضة مشروع رئيسي للطاقة الكهرمائية يقع في منطقة بينيشانغول – غومز في إثيوبيا. ومن خلال توليد الطاقة الكهرمائية، سيعزز السد مصادر الطاقة في إثيوبيا، مما يسمح لها بزيادة الكهربة، وتسريع التصنيع وتصدير فائض الكهرباء إلى المنطقة.

وقد أوشك بناء السد على الانتهاء الآن. وخلال عام ٢٠٢٠، بدأ ملء الخزان للمرة الأولى، وتم حجز ما يقرب من ٤,٩ مليارات متر مكعب من المياه. وقد بدأ موسم الأمطار لعام ٢٠٢١ الآن، وأعلنت إثيوبيا أن مياها إضافية بدأت تتراكم في الخزان.

وخلال القرن الماضي طورت الدول التي يمر بها نهر النيل بنية تحتية لتنظيم تدفق النهر وتخزين المياه والحد من الفيضانات وتزويد الزراعة بالمياه وتوليد الطاقة الكهرمائية. وفي حين يضم حوض النيل عددا من السدود، منها السدود الصغيرة على النيل الأزرق، فإنني لن أذكر هنا سوى البنية التحتية المائية الأكبر الموجودة في حوض النيل في البلدان الثلاثة.

وأكبر بنية تحتية في السودان هي سد مروي، الذي يمكنه تخزين ١٢,٤ بليون متر مكعب من المياه وتوليد ما يصل إلى ٢٥٠ ١ ميغاواط.

ومسألة سد الروصيرص على النيل الأزرق هي أيضا من المسائل ذات الأهمية في السودان، وهو يقع على بعد حوالي ١٠٠ كيلومتر

أسفل سد النهضة الإثيوبي الكبير، ويبلغ حجمه الإجمالي ٥,٩ مليارات متر مكعب. ويقع أهم هيكل من الهياكل الأساسية لمصر في الصعيد، وهو السد العالي بأسوان. وقد اكتمل سد أسوان في عام ١٩٧٠، وبإمكانه خزن ١٦٢ مليار متر مكعب وتوليد ما يصل إلى ٢١٠٠ ميغاواط من الطاقة الكهرمائية. أما سد النهضة الأثيوبي، فيمكنه عند اكتماله خزن ٧٤ مليار متر مكعب من المياه وتوليد ٥١٥٠ ميغاواط.

ومن شأن أي سد كبير أن يؤثر على تدفق النهر المعني ويغير مجراه. وفي الأماكن التي تكون فيها المياه شحيحة والجفاف متكررا، كما هو الحال في حوض النيل الأزرق، فإن التعاون بشأن النهر المشترك هو الخيار الوحيد المستدام على المدى الطويل. وخلال السنوات المقبلة، سيسيطر اثنان من أكبر السدود في العالم – السد العالي بأسوان، وسد النهضة الإثيوبي الكبير – بشكل كبير على تدفق نهر النيل ويتحكمان فيه. ولذينك الهيكلين الأساسيين تداعيات مهمة على التنمية البشرية والبيئة في نفس الوقت. وكما ذُكر، فإن الإدارة الحريصة والتعاونية على نطاق حوض النهر يمكنها أن تعظم الفرص والآثار الإيجابية لهذا النوع من الهياكل الأساسية الرئيسية وأن تساعد على التقليل من أي عواقب سلبية إلى أدنى حد ممكن.

وقد بذلت حكومات إثيوبيا والسودان ومصر جهودا متواصلة لتعزيز تعاونها بخصوص مواردها المائية العابرة للحدود على مر السنين. وفي الواقع، وكما سمعنا من زميلي، وقعت البلدان الثلاثة في عام ٢٠١٥ اتفاقا بشأن إعلان مبادئ، التزمت فيه ببعض المبادئ الأساسية، منها التعاون، والاستخدام المنصف والمعقول، والحيلولة دون التسبب في ضرر كبير، والتسوية السلمية للمنازعات. وقد جاء إعلان المبادئ نتيجة لسلسلة من الجهود التعاونية العابرة للحدود التي بذلت خلال السنوات السابقة.

وكما سمعنا، فقد ثابرت الأطراف على بذل تلك الجهود من أجل تعزيز التعاون، بينما اضطلع الاتحاد الأفريقي بدور حاسم خلال السنوات الأخيرة في دفع المفاوضات إلى الأمام.

واعترفت الأطراف الثلاثة بالجهود الدؤوبة التي بذلها رؤساء الاتحاد الأفريقي لتيسير المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاق. وبطبيعة الحال فإننا نشيد أيضا بتلك الجهود المتواصلة. وفي حين أحرز التقدم في كثير من مجالات التفاوض، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن بعض الجوانب الحاسمة، منها ترتيبات إدارة الجفاف الطويل الأمد؛ والتعمير في المناطق الواقعة أعلى وأسفل سد النهضة الكبير؛ وآلية تسوية المنازعات. وتظل هناك أيضا بعض الخلافات بخصوص نطاق الاتفاق المقترح وطبيعته.

وفي هذه المرحلة، ومع تزايد مصادر التوتر الإقليمي الأخرى، يجب أن نعترف بأن التغلب على الخلافات المتبقية بين الأطراف سيتطلب عملا متأنيا ودقيقا، يدعمه الخبراء التقنيون والقانونيون المختصون، وتصميم الدول الثلاث على التوصل إلى حل تعاوني سعيا لتحقيق التنمية المستدامة للجميع بروح النهر الواحد والشعب الواحد والرؤية الواحدة.

ويمكن، بل ويجب بالفعل، التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة. والتعاون بين الدول المشاطئة بشأن ذلك المورد الطبيعي الحيوي لم يكن أبدا أكثر أهمية مما هو عليه الآن. وكما اعترفت بذلك حكومات كل من وإثيوبيا والسودان ومصر، فإن البلدان الثلاثة تشهد طلبا متزايدا على ذلك المورد المائي، سواء من حيث الزراعة أو الطلب على الطاقة. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المتضافرة، منها النمو السكاني والتحضر والتصنيع.

وعلاوة على ذلك، تصبح الإدارة الفعالة والتعاونية للمياه أكثر أهمية في سياق تغير المناخ. وبالفعل تشير النماذج المناخية إلى أن تدفق نهر النيل سيظهر تقلبات متزايدة خلال فترة النمذجة التي تمتد حتى عام ٢٠٤٠، مما يؤدي إلى المزيد من الفيضانات والجفاف الشديد. ولذلك فمن الضروري أن تعمل الأطراف معا لإدارة تلك التحديات المترابطة. وللتوصل إلى اتفاق ملائم، ستكون الثقة والشفافية والمتعاون المفتوح أساسية.

وكما سمعنا، تظل الأمم المتحدة على استعداد لدعم إثيوبيا والسودان ومصر، وكذلك الاتحاد الأفريقي، في جهودها الرامية إلى التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة يعود بالفائدة على الجميع. والتنسيق بشأن الهياكل الأساسية المائية في ذلك الحوض أمر بالغ الأهمية. وإذا تم التعاون بشكل صحيح وبقيادة سياسية قوية من البلدان المشاطئة، فيمكن أن يشكل ذلك أساسا لتعاون إقليمي أعمق ينطوي على فوائد متبادلة للأطراف، حول الموارد الطبيعية المشتركة، مما سيعزز التنمية المستدامة والسلام.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر السيدة أندرسن على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أتلو بيانا لدولة السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بنأبالا، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالنيابة عن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس الاتحاد الأفريقي، فخامة السيد فيلكس أنتوان تشيلومو تشيسيكيدي.

ولم يتمكن نائب رئيس الوزراء من السفر إلى نيويورك بسبب ظروف خارجة عن إرادته. ومع ذلك فقد طلب مني أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، تحياته، وكذلك إلى أعضاء مجلس الأمن وجميع المشاركين الآخرين في هذه الجلسة.

واسمحوا لي الآن، وبدون مزيد من التأخير، بتلاوة بيان نائب رئيس الوزراء.

”بداية أود أن أتقدم إليكم، سيدي، بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤية فرنسا تقود مداولات مجلس الأمن، وهي بلد تحافظ جمهورية الكونغو الديمقراطية على علاقات ودية ممتازة معه.

”وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب للمجلس عن امتنان حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للحفاظ على سيادتنا وسلامة أراضينا، وكذلك لضمان السلام والاستقرار في البلد.

”وأود أيضا أن أشكر المجلس على دعوته رئاسة الاتحاد الأفريقي للمشاركة في هذه الجلسة المهمة.

”يقع سد النهضة الإثيوبي الكبير على النيل الأزرق، على بعد حوالي ١٥ كيلومترا من الحدود السودانية. والغرض الرئيسي منه إنتاج الكهرباء، بهدف زيادة إمدادات الطاقة في إثيوبيا، والتعجيل بعملية التصنيع فيها، وتزويد بلدان أخرى في المنطقة بالطاقة. وسيكون أكبر سد في أفريقيا، حيث يبلغ طوله ١ ٨٠٠ متر وارتفاعه ١٥٥ مترا، وتبلغ سعته الإجمالية ٧٤ مليار متر مكعب.

”غير أن هذا المشروع الضخم، الذي يهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، يسبب مشاكل لجارتيه المباشرتين، أي السودان ومصر. فاقتصاداهما ورفاه سكانهما يعتمدان اعتمادا كبيرا على مياه النيل الأبيض، الذي يقع أسفل النيل الأزرق. ولذلك فقد لوحظت بعض التوترات بين هذين البلدين وجمهورية إثيوبيا الاتحادية منذ بضع سنوات الآن.

”والنزاع حول سد النهضة الإثيوبي الكبير ليس مسألة جديدة بالنسبة للمجلس، الذي ينظر فيها اليوم للمرة الثانية بعد جلسة مفتوحة عقدت يوم ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ (انظر S/2020/636).

”وقد اتخذ عدد من المبادرات في محاولة لحل الأزمة المحيطة بسد النهضة، وعلى الأخص المفاوضات الثلاثية التي جرت تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية والبنك الدولي، وبحث المجلس للمسألة يوم ٢٩ حزيران/يونيه من العام الماضي. وفي النهاية، أحيلت المسألة مرة أخرى إلى الاتحاد الأفريقي الذي بدأ، بقيادة رئيسه آن ذاك سعادة السيد سيريل رامافوسا، من جنوب أفريقيا، في معالجة حل النزاع وفقا لمبدأ إيجاد حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية.

”وقد حدثت عدة تطورات إيجابية حتى الآن، لا سيما في شكل مشروع الاتفاق الذي وضعته الأطراف بمساعدة

خبراء الاتحاد الأفريقي. وتشير المقترحات المقدمة إلى أن ٩٠ في المائة من المشاكل التقنية قد حلت بالفعل. ويبقى الآن على الأطراف تسوية خلافاتها التقنية والقانونية العالقة، بما في ذلك طبيعة الاتفاق الذي سيوقع، وآلية تسوية المنازعات، وإدارة تدفق المياه خلال فترات الجفاف.

”وتحقيقا لتلك الغاية، اتخذت جمهورية الكونغو الديمقراطية، بصفتها البلد الذي يتولى رئاسة الاتحاد الأفريقي للفترة من ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢، سلسلة من المبادرات الدبلوماسية على أعلى مستوى، بما في ذلك تنظيم مؤتمر وزاري بالحضور الشخصي في نيسان/أبريل في كينشاسا بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير وما أعقبه من جهود دبلوماسية بين رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية وقادة جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان وجمهورية إثيوبيا الاتحادية. وقد أتاحت المشاورات التي أجريت مع قادة البلدان الثلاثة تبادل المعلومات عن أفضل السبل لاستئناف المفاوضات بشأن اتفاق يأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأطراف.

”وخلال الاجتماع الأخير لمكتب رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في ٢٤ حزيران/يونيه، أدلى الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، فخامة السيد فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، ببيان يسرد فيه ما حدث خلال المشاورات التي قادها. وأكد لأعضاء المكتب أن المناقشات مع الأطراف الثلاثة مستمرة بهدف استعادة الثقة فيما بينهم والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية. ووعد رئيس الاتحاد الأفريقي بتقديم تقرير شامل بمجرد انتهاء تلك المناقشات، مما سيتيح إجراء مناقشة أكثر موضوعية وحسنة التوقيت.

”وفي غضون ذلك، طلب من الجميع أن يمتنعوا عن الإدلاء ببيانات أو اتخاذ مواقف يمكن أن تعقد عملية المفاوضات الجارية الدقيقة للغاية لإيجاد حل أفريقي أو تعرضها للخطر. وهنأه المكتب وشجعه على مواصلة ما يبذله من جهود التيسير. وقد أدت تلك الجهود، بمساعدة المراقبين، إلى صياغة وثيقة موجزة ستُقدم قريبا إلى إثيوبيا والسودان ومصر للاستناد إليها في إجراء المفاوضات وحل الخلافات. وتتعلق تلك الخلافات بشكل رئيسي بملء السد وتشغيله.

”ويرى الرئيس تشيسيكيدي أنه يمكن التوصل إلى حل للأزمة المتعلقة بسد النهضة. فجميع الأطراف مستعدة وراغبة في ذلك. غير أنه يجب علينا جميعا أن نعمل على كسر جدار انعدام الثقة وكفالة أن تؤخذ مصالح جميع الأطراف في الاعتبار، مما يضمن اختتام العملية بنجاح. وقد دعا مجلس الأمن، سعيا للمساعدة في جهود التيسير الحالية، ممثلي مصر وإثيوبيا والسودان إلى مواصلة المناقشات، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي ووساطة رئيسه، وفقا لمبدأ تفريع السلطة وميثاق الأمم المتحدة. وينبغي لمجلس الأمن، الذي لا جدال حوال دوره الأساسي في حل المنازعات الدولية، أن يدعم الاتحاد الأفريقي ويساعد الميسر في السعي إلى تحقيق السلام في تلك المنطقة المضطربة من القرن الأفريقي.

”ويمكن للأطراف التوصل إلى اتفاق حول سد النهضة إذا ما تحلت بأقل درجة من الإرادة السياسية. وقد برهنوا على ذلك من خلال اتفاق إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي يعكس التزام البلدان الثلاثة باحترام المبادئ التالية – التعاون والاستخدام العادل المشترك لمياه النيل والأمن والتسوية السلمية للنزاعات“.

السيد الأدب (تونس)**:** أودّ في البداية أن أشكر فرنسا على تنظيم هذا الاجتماع لمجلس الأمن حول الخلاف الدائم بين مصر وإثيوبيا والسودان بشأن ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير وتشغيله. وأرحّب بمشاركة معالي السيدة وزيرة خارجية السودان، ومعالي السيد وزير خارجية مصر ومعالي السيد وزير المياه والري والطاقة لإثيوبيا. ونعتبر حضورهم شخصيا اليوم دليلا على ما يولونه من أهمية بالغة لهذه المسألة ورغبتهم في تجاوز الخلافات القائمة بين دولهم في أطر العمل متعدّد الأطراف.

وأشكر السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام للقرن الأفريقي، والسيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والقائم بالأعمال الممثل لجمهورية الكونغو الديمقراطية، نيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم القيمة.

وقد سبق لمجلس الأمن التطرّق إلى هذه المسألة خلال السنة الماضية (انظر S/2020/636). غير أنّ الخلاف ما زال قائما بشأنها بين الدول المعنية. ونأمل أن تساهم هذه الجلسة في إعطاء زخم جديد وحاسم لمسار المفاوضات تحت إشراف الاتحاد الأفريقي لمساعدة الدول الثلاث على التوصّل إلى اتّفاق ملزم، يراعي مصالح شعوبها الحيوية ويحفظ أمنها المائي وحقوقها في التنمية ويؤسّس لآفاق جديدة من التعاون في المنطقة ويجنّبها مزيدا من التوتّر.

يمثّل نهر النيل موردا مائيا مشتركا في غاية الأهمية لسبل العيش والتنمية بالنسبة إلى شعوب إثيوبيا والسودان ومصر. ومن هذا المنطلق، وفي ظلّ الوضع الراهن المرتبط بسدّ النهضة الكبير، فإنّ هناك حاجة ملحّة لآلية تنسيق وتعاون بين الدول المعنية حول استغلال هذه الموارد المائية وفضّ الخلافات التي قد تنشأ في هذا الإطار، بما يضمن حقوق دولة المنبع وفي نفس الوقت دون الإضرار بحقوق دول المصب ومصالحها.

ولا نعتقد أنّ التوصّل إلى تحقيق هذه المعادلة أمرا مستحيلا إذا ما توفّرت الإرادة السياسية للدول الثلاث لحلّ المسائل القانونية والفنية العالقة. هذا علاوة على الامتناع عن الإجراءات الأحادية التي لا يمكن إلا أن تزيد تعقيد المسائل، ومواصلة المفاوضات بشكل بنّاء برعاية الاتّحاد الأفريقي بما يؤدّي إلى إبرام اتفاق ملزم، في غضون فترة زمنية معقولة، قائم على المصالح والمنافع المشتركة، ويؤسّس لمرحلة جديدة واعدة من التعاون والشراكة البناءة بينها، على النحو المتفق عليه خلال الاجتماع الاستثنائي الثاني لمكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقد في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٢٠ وبما يتماشى مع مضامين إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥.

ونعتقد أنّه من المهمّ أن تدعم منظّمة الأمم المتّحدة ومجلس الأمن الدور المحوري للاتحاد الأفريقي في رعاية هذه المفاوضات من خلال توجيه رسالة واضحة في هذا الشأن، في إطار التعاون والتكامل بين منظّمة الأمم المتّحدة والمنظّمات الإقليمية، وتشجع الدول الثلاث على استئناف المفاوضات بشكل بنّاء نحو التوصّل إلى الاتّفاق المنشود. وهو ما يؤكّد عليه مشروع القرار الذي عُمم على الدول الأعضاء.

وفي هذا السياق، أودّ تثمين الجهود القيّمة التي بذلها فخامة الرئيس سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا. ونثني أيضا على ما يضطلع به فخامة الرئيس فيليكس تشيسيكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، من مساع مكثّفة لتسهيل المفاوضات بين الدول الأفريقية الثلاث ودفعها قدما.

ونحن على ثقة أنّ الدول الشقيقة الثلاث قادرة، برعاية الاتحاد الأفريقي ومساعدة وتشجيع المجتمع الدولي، على تجاوز الخلافات والتقدّم نحو الحلّ التفاوضي العادل والقائم على التفهّم المشترك والتوافق وروح التعاون.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا، والمديرة التنفيذية أندرسن، والقائم بالأعمال الممثل لجمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تكلم باسم الاتحاد الأفريقي، على إحاطاتهم اليوم.

وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية مصر، ووزيرة خارجية السودان، ووزير المياه والري والطاقة الإثيوبي في جلستنا اليوم. ترتبط المملكة المتحدة بشراكات قوية مع الدول الثلاث وتعترف بالمصالح الحيوية لكل منها في مياه النيل.

تعلق المملكة المتحدة أهمية كبيرة على توافق الآراء بين الأطراف بشأن التطورات التي تؤثر على الموارد الطبيعية المشتركة. ويسرنا أن العديد من العناصر الرئيسية الضرورية للتوصل إلى توافق الآراء بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير قد وردت في إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ بشأن سد النهضة الكبير، ولا سيما مبدأي عدم التسبب في ضرر

ذي شأن والاستخدام العادل والمعقول. ومنذ إعلان المبادئ، واصلت الأطراف الثلاثة المحادثات للتوصل إلى اتفاق ثلاثي أكثر تفصيلا بشأن ملء وتشغيل السد. ونود أن نشكر رئيس الاتحاد الأفريقي تشيسيكيدي والرئيس السابق رامافوسا على دعمهما لهذه العملية.

وإننا ندرك أن التوصل إلى اتفاق يتطلب حلولا توفيقية من قبل كل الأطراف. وتلاحظ المملكة المتحدة ما تشعر به مصر والسودان من خيبة أمل جراء عدم التوصل إلى حل حتى الآن، فضلا عن الالتزام المعلن من جانب كل البلدان الثلاثة بالمحادثات التي يقودها الاتحاد الأفريقي. والمملكة المتحدة على ثقة أنه بالعمل معا وبالدعم المستمر من الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الأوسع، تتوفر لدي مصر وإثيوبيا والسودان القوة والعزم على التوصل إلى اتفاق يصب في مصلحة الجميع. وندعو كل الأطراف الثلاثة إلى الامتناع عن الأعمال التي من شأنها أن تقوض المفاوضات. ونشجعها على المشاركة البناءة والملحة بروح من التوافق من أجل اختتام المفاوضات والتوصل إلى اتفاق مقبول للطرفين.

في الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى دعم المملكة المتحدة القوي للعملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي وحكومات مصر وإثيوبيا والسودان في مساعيها للتوصل إلى اتفاق منصف ومقبول للطرفين.

السيد كيماني (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*) أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة. كما أشكر ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية على نقل رسالة وزير خارجيتها بالنيابة عن رئيس الاتحاد الأفريقي، وهو وسيط نشط في مسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير.

وإنني أدرك الشواغل المشروعة التي دفعت للحضور إلى هنا في مجلس الأمن معالي السيدة مريم الصادق المهدي، وزيرة خارجية السودان؛ ومعالي السيد سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية مصر؛ ومعالي السيد سيليشي بيكيلي أوولاشيو، وزير المياه والري والطاقة لإثيوبيا. وأشكر أيضا المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، على إحاطتيهما.

كان الاستيطان البشري لحوض النيل عبر التاريخ مصدر أمل وتواصل. ونأسف إذ نناقش هذه المسألة هنا اليوم في مجلس الأمن، الذي تتمثل ولايته في التصدي للأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وهذا الحوض هو موطن لأكثر من ٢٥٧ مليون نسمة. ويغطي أراضي اثنتي عشرة دولة أفريقية يبلغ عدد سكانها قرابة نصف مليار نسمة. وقد استيقظ معظمهم على يوم حافل وربما لم يكونوا على علم بأمر هذا الاجتماع في مدينة نيويورك، ولكن كل واحد منهم سيتأثر بالبيانات والقرارات التي قد تتخذ هنا اليوم.

يتعلق هذا الاجتماع مباشرة بسد النهضة الإثيوبي الكبير والدول الثلاث الممثلة هنا، ولكن القصة الناشئة عنه تتعلق أيضا بطموح البلدان العشرة الذي أدى إلى مبادرة حوض النيل في عام ١٩٩٩. وتتمثل أهداف هذه الشراكة الحكومية الدولية المشاطئة في تنمية الموارد المائية لحوض النيل بطريقة مستدامة ومنصفة لضمان الرخاء والأمن والسلام لجميع شعوبه.

وهي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف المتوخاة في إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير ضمن اتفاق إطاري. والملايين من الناس الذين تخدمهم لا يرغبون إلا في التخلص من أغلال الفقر وما يرتبط به من علل المرض والحرب. وهم لا يعتبرون هذه الرغبة تهديدا للسلم والأمن الدوليين لأن المبادئ القانونية التي تقوم عليها المبادرة تحمي جميع أعضائها.

واليوم، ينظر مجلس الأمن في الشواغل المشروعة لدولتين على ضفاف النهر، هما مصر والسودان، والناشئة عن الاستخدام المشروع لمياه النيل من جانب دولة أخرى على ضفاف النهر، هي إثيوبيا. وتقف كينيا مع الدول الثلاث، وتعترف بتساويها، وبحق جميع شعوبها على قدم المساواة في التنمية والازدهار. ونثني على فخامة رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوسا، الرئيس السابق للاتحاد الأفريقي الذي أطلق المفاوضات بين البلدان الثلاثة.

ونشيد بحكومات مصر وإثيوبيا والسودان على إيمانها وثقتها بقدرة آليات الاتحاد الأفريقي على المساعدة والوساطة للتوصل إلى

اتفاق. ونعترف بكل احترام بولاية الوساطة التي يضطلع بها حاليا فخامة الرئيس فيليكس أنطوان تشيلومبو تشيسيكيدي، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وندعمها. وندعو جميع الأطراف الداعمة للعملية إلى الالتزام بتوفير خبراتها بما يضمن الموارد الكافية لها.

ونوجه عناية المجلس إلى أن الرئيس مهتم بالمسألة بنشاط، كما يتجلى في ملاحظات المبعوث الخاص للأمين العام وممثل وزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد انعكس ذلك في البيان الصادر في ٢٤ حزيران/يونيه عن اجتماع مكتب جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. ويفيد بأن رئيس الاتحاد الأفريقي سافر إلى القاهرة والخرطوم وأديس أبابا خلال الأسبوع الذي بدأ في ٩ أيار/مايو، حيث أجرى محادثات ثنائية مشجعة مع رؤساء الدول والحكومات.

وتدرك كينيا الأهمية الحاسمة لمبدأ التبعية في هذه المسألة وتوصي مجلس الأمن بذلك. وندعو الأطراف إلى الالتزام مجددا بالتفاوض بحسن نية في إطار العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي بروح أطلقها حلمنا المشترك ببناء أفريقيا أكثر اتحادا وازدهارا بحلول عام ٢٠٦٣. ونحثهم على تجنب التصريحات التحريضية، لأن إطلاقها هو ما قد يؤدي إلى التوتر، عوضا عن معالجة القضية الأساسية لنهر النيل واستخداماته. وكينيا على ثقة تامة بأن إخواننا وأخواتنا المصريين والإثيوبيين والسودانيين سيجعلون مبدأ الحلول الأفريقية للتحديات الأفريقية حقيقة واقعة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم الهامة. ونرحب أيضا بوزراء وممثلي مصر وإثيوبيا والسودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم. وللأطراف الثلاثة – مصر وإثيوبيا والسودان – مصالح مشروعة في نهر النيل وموارده المائية. ولا يمكن إيجاد حل مستدام لقضية سد النهضة الإثيوبي الكبير إلا من قبل الأطراف نفسها.

وقد تم الاتفاق بالفعل على الكثير من خلال إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير، وهو إطار جيد للسعي إلى الاستخدام العادل والمعقول للنيل الأزرق. وما تبقى الآن هو أن تتوصل الأطراف إلى توافق في الآراء بشأن طرائق التعاون في المستقبل، استنادا إلى المبادئ وكذلك إلى الشفافية والثقة. ويتطلب ذلك مشاركة بناءة وإرادة سياسية وشجاعة لإيجاد حل توفيقي. وندعو الأطراف الثلاثة إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض المفاوضات والاستفادة الكاملة من المساعي الحميدة للاتحاد الأفريقي، لا سيما من خلال دوره الميسر.

وتشجع النرويج مصر وإثيوبيا والسودان على الاستثمار سياسيا في اتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير يمكن لجميع الأطراف الاستفادة منه. ونحن واثقون من أن عائد الاستثمار سيكون التنمية والازدهار لشعوب الدول الثلاث جميعها وخارجها. فليكن سد النهضة الإثيوبي الكبير والنيل مصدرا للفرص، وليس للنزاع.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، تعرب سانت فنسنت وجزر غرينادين عن تقديرها لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، متكلما باسم الاتحاد الأفريقي، والمبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على إحاطاتهم الشاملة بشأن هذا الموضوع بالغ الأهمية، ولكن المعقد والحساس.

كما نرحب بوزيري خارجية مصر والسودان، وكذلك وزير المياه والري والطاقة الإثيوبي، في جلسة اليوم، ونؤكد من جديد تضامننا الثابت مع الدول الشقيقة.

وتسلم سانت فنسنت وجزر غرينادين بالأهمية القصوى لنهر النيل وقيمته الجوهرية كمورد مائي عابر للحدود لكل طرف من الأطراف، وبالتالي لجميع دول حوض النيل من أجل تحسين نوعية حياة شعوبها. وقد تم التأكيد على ذلك خلال جلستنا في العام الماضي (S/2020/636)، وهو يستحق التكرار اليوم.

والواقع أن نهر النيل لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية لكل طرف من الأطراف، ونلاحظ خلافاتها وشواغلها الموثوقة المتعلقة باستخدامه. ونشجعها على تهدئة مواقفها الراسخة ومواصلة المفاوضات الثلاثية بحسن نية من أجل التوصل إلى

اتفاق ودي ومنصف ومعقول. وتصبح هذه الاتفاقات بين دول حوض النيل أكثر أهمية مع تزايد الفيضانات والجفاف في النهر بسبب تغير المناخ، كما أبرزت ذلك سابقا المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيدة إنغر أندرسن.

وتظل المساعي الحميدة للاتحاد الأفريقي محورية لتيسير الحوار البناء والمفاوضات المجدية. وفي ذلك السياق، نقدر ونعرب عن سرورنا لأن الاتحاد الأفريقي قد أبقى المسألة قيد نظره الفعلي، ونشيد بجهود الوساطة الحالية التي يبذلها الرئيس تشيلومو تشيسيكيدي، وكذلك جهود سلفه، فخامة السيد سيريل رامافوسا، رئيس جنوب أفريقيا.

ويتمثل موقفنا المبدئي في أن الاتحاد الأفريقي هو الأنسب لتيسير التسوية السلمية للمنازعات في القارة، كما نؤكد أهمية احترام مبدأ الولاية الاحتياطية، وكذلك الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. والأهم من ذلك أن الخلاف قائم بين بلدان شقيقة هي أفراد أسرة واحدة. وبناء على ذلك، نحن على ثقة تامة بأن مصر وإثيوبيا والسودان ستحل الصعوبات التي تواجهها، كما تفعل جميع الأسر، بحكمة ووئام.

وفي الختام، نؤكد أن نهر النيل لا يزال منارة للأمل والازدهار وملاذا لملايين البشر. ولدولنا الشقيقة تاريخ عام ومشترك يربطه النيل ومستقبلها سيتشابك معه. وبناء على ذلك، فإن من مصلحتها الجماعية إيجاد حل مستساغ لكفالة تمكنها من توفير مستقبل كريم لشعوبهم.

ورغم النكسات الحالية، لا تزال سانت فنسنت وجزر غرينادين متفائلة جدا بأن الأطراف ستتوصل إلى اتفاق دائم، خاصة أنها اتفقت بالفعل على نحو ٩٠ في المائة من المسائل. ونأمل أن تلتزم الأطراف مجددا بالمفاوضات، بحسن نية، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن هذا من شأنه أن يفيد الأطراف الثلاثة جميعها ويكفل استمرار تعايشها السلمي والمتناغم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نرحب بمشاركة السيد سامح حسن شكري سليم، وزير خارجية مصر؛ والسيدة مريم الصادق المهدي، وزيرة خارجية السودان؛ والسيد سيليشي بيكيلي أوولاشيو، وزير المياه والري والطاقة الإثيوبي، في جلسة اليوم.

ونشكر السيدة إنغر أندرسن، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ والسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي؛ وكذلك القائم بالأعمال بالنيابة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بول إمبول.

يتابع الاتحاد الروسي عن كثب التطورات في حالة سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي بنته إثيوبيا على النيل الأزرق. وندرك تماما الأهمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا المشروع للطاقة الكهرومائية، وهو الأكبر في القارة الأفريقية، بالنسبة لملايين الناس الذين يعيشون في إثيوبيا، البلد الذي يعاني من نقص كبير في الكهرباء. وفي الوقت نفسه، نلاحظ الشواغل المشروعة التي أعربت عنها مصر والسودان بشأن الآثار السلبية المحتملة لتشغيل السد، في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، على سكان هذين البلدين خلال السنوات الجافة.

ونعتقد أنه لا بديل عن تسوية هذا النزاع المائي من خلال الأساليب السياسية والدبلوماسية عن طريق مفاوضات يشارك فيها البلدان الثلاثة. ونحن مقتنعون بأن البحث عن حل يجب أن يتم وفقا لروح ونص إعلان مبادئ الخرطوم لعام ٢٠١٥، مع مراعاة التقدم ثلاثي الأطراف الذي تحقق بالفعل على ثلاث دول في تحديد معايير التشغيل في مجمع الطاقة الكهرومائية الإثيوبي. إن التفاهم والثقة المتبادلين ضروريان. وتصعيد الحالة والإدلاء ببيانات حول إمكانية استخدام القوة أمر غير مقبول. وسنكون صريحين – نحن قلقون إزاء تصاعد الخطابات الصدامية، التي لا تفضي إلى إيجاد حلول توفيقية.

ونحن مقتنعون بأن الخلافات بشأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا ينبغي أن تؤدي إلى تهديدات للسلم والأمن. ونعتقد أن التوصل تدريجيا إلى اتفاقات بشأن جوانب معينة من ملء الخزان وزيادة تشغيل محطة الطاقة الكهرومائية يمكن أن يؤدي إلى خفض التصعيد بين الأطراف والمساعدة على التوصل تدريجيا إلى اتفاق شامل مقبول لدى الأطراف. ويتمثل الخيار الأفضل في التفاوض على مثل هذه الوثيقة مع جميع بلدان حوض النيل، التي ينبغي أن تشارك في تحديد معايير استخدام المياه على قدم المساواة.

ونشيد بالمشاركة الكبيرة للاتحاد الأفريقي في حل النزاع على السد، بما في ذلك عمل لجنته التقنية المتخصصة المعنية بالعدالة والشؤون القانونية. ونعتقد أن قدرة هذه المنظمة الإقليمية الموثوق بها على حل أزمة المياه الحالية لم تستنفد بعد. وندعو الرئاسة الكونغولية للاتحاد الأفريقي إلى تكثيف جهودها في ذلك الاتجاه. ونرى أن زيادة عدد الوسطاء أو المراقبين في المفاوضات لن تحقق قيمة مضافة. غير أن مشاركتهم ممكنة بموافقة جميع الأطراف.

وفي الختام، نود أيضا أن نقدم اقتراحا ملموسا. بما أن جميع الأطراف المعنية تجتمع هنا في نيويورك، فلماذا لا تعقد جولة من المفاوضات، بوساطة رئاسة الاتحاد الأفريقي، لحل الخلافات بشأن السد؟ ونعتقد أن هذا سيكون أفضل إسهام ممكن لمجلس الأمن في تسوية الحالة بروح مبدأنا المشترك المتمثل في الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية.

ونود أن نؤكد استعداد الاتحاد الروسي للمساعدة في حل هذه المشكلة المعقدة. إن مصر وإثيوبيا والسودان أصدقاء مقربون لبلدنا، ونأمل مخلصين أن يتمكنوا قريبا من حل الخلافات المعلقة، والاتفاق على طرائق لزيادة ملء خزان السد، والتوصل، بصفة عامة، إلى حلول توفيقية بشأن عمله.

ونؤكد استعداد روسيا لتوفير الرصد الساتلي لملء الخزان في حالة طلب من جميع المشاركين في المفاوضات الثلاثية.

السيدة توماس غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إليكم مقدمي الإحاطات – المبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا والمديرة التنفيذية أندرسن، وممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذين تكلموا باسم الرئيس تشيسيكيدي – على تبادل المعلومات معنا اليوم. وأود أيضا أن أرحب بوزير خارجية مصر ووزيرة خارجية السودان ووزير المياه والري والطاقة لإثيوبيا في جلستنا اليوم.

يمر القرن الأفريقي بمرحلة تحوّل وستكون للقرارات التي ستتخذ في الأسابيع والأشهر المقبلة آثار كبيرة وطويلة الأجل على شعوب المنطقة. والولايات المتحدة ملتزمة بمعالجة الأزمات الإقليمية المترابطة ودعم القرن الأفريقي ليصبح منطقة تنعم بالرخاء والاستقرار. ولذلك نحن على استعداد لدعم الجهود التعاونية والبناءة التي تبذلها إثيوبيا ومصر والسودان لحل المسائل المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير.

ونعلم أن مياه النيل وكيفية استخدامها مهمان لجميع هذه البلدان الثلاثة، ونعتقد أنه يمكن التوافق على هذه المسألة. ويمكن التوصل إلى حل متوازن ومنصف لملء السد وتشغيله من خلال الالتزام السياسي لجميع الأطراف. ويمكن التوفيق بين شواغل مصر والسودان بشأن الأمن المائي وأمان تشغيل السد واحتياجات إثيوبيا الإنمائية.

يبدأ ذلك باستئناف مفاوضات موضوعية مثمرة. وينبغي أن تعقد تلك المفاوضات تحت قيادة الاتحاد الأفريقي وينبغي استئنافها بسرعة. وينبغي أن تستفيد هذه العملية من إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي وقعته الأطراف، فضلا عن بيان تموز/يوليه ٢٠٢٠ الصادر عن مكتب جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي بوصفهما مراجع تأسيسية.

ونرى أن الاتحاد الأفريقي هو المحفل الأنسب لمعالجة هذه المنازعة. والولايات المتحدة ملتزمة بتقديم الدعم السياسي والتقني لتيسير التوصل إلى نتيجة ناجحة. ونحث الاتحاد الأفريقي والأطراف على الاستفادة من خبرة ودعم المراقبين الرسميين الثلاثة – جنوب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة – وكذلك الأمم المتحدة والشركاء الآخرين للمساعدة في تحقيق نتيجة إيجابية.

ونحث أيضا ممثلي السودان وإثيوبيا ومصر على مواصلة مناقشة المجموعة الكاملة من الوسائل الممكنة مع حكومتنا لتخفيف حدة التوترات وإظهار المرونة في نهجهم لحل هذه المسألة سلميا. وندعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن الإدلاء بأي بيانات أو اتخاذ أي إجراءات قد تعرض عملية التفاوض للخطر، مع الالتزام بحل تفاوضي مقبول للجميع. ومن شأن التوصل إلى حل بشأن السد أن يمهد الطريق لمزيد من التعاون على الموارد المائية والتنمية الإقليمية والتكامل الاقتصادي.

ونؤكد من جديد التزامنا بالعمل مع مصر وإثيوبيا والسودان، فضلا عن حلفائنا وشركائنا، لضمان استئناف المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي على وجه السرعة والمضي نحو غايات مثمرة وموضوعية وبناءة.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الثاقبة.

تبعث التوترات المتزايدة المتعلقة بسد النهضة الإثيوبي الكبير على القلق الشديد. وتتابع إستونيا عن كثب التطورات الجارية. كما درسنا بعناية الرسائل التي قدمتها الأطراف المعنية إلى المجلس.

ومن الواضح أنه لا يوجد حل سهل لهذه المسألة. ولذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تكون الأطراف الثلاثة المعنية على استعداد لتقديم التنازلات اللازمة التي تمكنها من التوصل إلى حل عادل ومنصف. وأعتقد أن هذا يمكن تحقيقه إذا تفاوض جميع المعنيين بحسن نية.

ونشيد بالدور الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في السعي للمساعدة في إيجاد حل. ولكن يؤسفنا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق على المسائل المعلقة حتى الآن على الرغم من مرور أكثر من عام على مناقشة المجلس لهذه المسألة. ونأمل أن تواصل الأطراف العمل فيما بينها – بتيسير من الاتحاد الأفريقي – للتوصل إلى اتفاق في الوقت المناسب. وينبغي أن يظل الاتحاد الأفريقي المحفل الرئيسي لهذا الغرض بصفته المنظمة الإقليمية. وتدعم إستونيا أيضا استمرار عمل المراقبين في هذه العملية.

إن من الأهمية بمكان إيجاد حل سلمي في أقرب فرصة ممكنة قبل أن تتصاعد التوترات. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب قد تؤدي إلى تصعيد الحالة. وما تزال المفاوضات الفرصة الأفضل لإيجاد حل من وليس التصعيد.

وقد حان الوقت الآن للتوصل إلى اتفاق. فلا وقت للمزيد من التأخير. وتؤيد استونيا تأييدا تاما إيجاد حل سلمي لهذه المنازعة.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة. أود أيضا أن أنوه بحضور ضيوفنا اليوم، وزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان وممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين تكلموا باسم رئيس الاتحاد الأفريقي.

ولدينا اقتناع مشترك بأن التسوية من خلال التفاوض هي وحدها التي تقدم حلا لهذه المسألة الحرجة. ومن شأن التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض أن يكون مفيدا لملايين الأشخاص الذين يعيشون في منطقة حوض النيل الأزرق. وتدرك أيرلندا مدى أهمية هذه المسألة بالنسبة لجميع الأطراف التي ترى في نهر النيل موردا طبيعيا حيويا وهاما جدا لسبل عيش وتنمية السكان في جميع أنحاء مصر وإثيوبيا والسودان. إن التوصل إلى اتفاق دائم بشأن كيفية إدارة السد أمر بالغ الأهمية لاستقرار المنطقة بأسرها وتنميتها في الأجل الطويل.

ومن الواضح أن التعاون بين دول حوض النيل الأزرق أصبح أكثر أهمية من أي وقت مضى. إن التعاون في مجال المياه العابرة للحدود عنصر أساسي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تعاني مصر وإثيوبيا والسودان بشكل مباشر من آثار تغير المناخ والنمو السكاني والتوسع الحضري السريع، الأمر الذي يزيد من تحديات إدارة المياه. ومن شأن التعاون المستمر في الموارد المائية أن يعزز ويدعم العلاقات المثمرة بين جميع دول الجوار. ونعتقد أن الأطراف محقّة في التطلع إلى مستقبل شعوبها ولكن يتعين عليهها أن تفعل ذلك معا وبقدر معقول من الوئام.

ونشيد بجهود الاتحاد الأفريقي في قيادة المفاوضات بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. ونشعر بالارتياح لقيادة الاتحاد الأفريقي ورئاسة جمهورية الكونغو الديمقراطية في عملهما على تيسير المفاوضات لإيجاد حل منصف وسلمي مقبول لجميع الأطراف.

ونعتقد أن المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي لا تزال أفضل محفل للتوصل إلى اتفاق شامل بشأن السد. ونشجع الاتحاد الأفريقي على مواصلة الاستفادة من الخبرة التقنية والدعم السياسي اللازمين للقيام بهذا الدور التيسيري الصعب. وتؤيد أيرلندا تأييدا كاملا جهود الاتحاد الأفريقي والمراقبين في العملية الرامية إلى جمع الأطراف وإيجاد حل تفاوضي. ونشجع الاستئناف السريع للمحادثات.

ونحث الأطراف على تجنب أي إجراءات قد تسبب ضررا لاحتمالات الاتفاق أو تشكك فيها. ونشجع الأطراف على مضاعفة الجهود لاستكشاف تدابير بناء الثقة بغية الحد من التوترات ومواصلة بناء الثقة. وعلى النحو المتوخى في إعلان المبادئ بشأن السد، فربما يشمل ذلك وضع ترتيب لتبادل المعلومات بدعم من المراقبين بهدف تيسير تبادلها. ونعلم أن القدرة على التنبؤ والشفافية أمران حاسمان لتحقيق التسوية.

وبعد عقد من المفاوضات نرى أنه ينبغي أن يكون التوصل إلى اتفاق بشأن ملء السد ممكنا بالنسبة لإثيوبيا والسودان ومصر. وفي إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥ بشأن السد التزمت البلدان الثلاثة بالتعاون والاستخدام المنصف والمعقول للموارد فضلا عن الأمن والتسوية السلمية للمنازعات فيما بينها. ونأمل أن يتسنى التغلب على الخلافات المتبقية بالإرادة السياسية اللازمة وروح التسوية المفيدة لجميع شعوب المنطقة.

ونحث الأطراف مرة أخرى على العودة إلى طاولة المفاوضات. ونفهم أيضا أن تحقيق ذلك يتطلب الدعم السياسي. ونرى أن اجتماعنا هنا اليوم جزء من استجابة المجتمع الدولي لذلك. وسنواصل تأييد التوصل إلى حل تفاوضي بشأن هذه المسألة. ونؤيد تأييدا كاملا دور الاتحاد الأوروبي بصفة مراقب للعملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، ونحن، كأيرلندا، على استعداد لتقديم المساعدة حسب الحاجة.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالقرن الأفريقي، السيد أونانغا – أنيانغا، والسيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور وزيري خارجية مصر والسودان؛ وزير المياه والري والكهرباء في إثيوبيا؛ والقائم بأعمال جمهورية الكونغو الديمقراطية في جلسة اليوم.

تتابع الهند عن كثب التطورات فيما يخص سد النهضة الإثيوبي الكبير. يضم حوض نهر النيل ١١ بلدا في أفريقيا، من بينهم أيضا إثيوبيا والسودان ومصر. ولذلك، لا شك في أن هذا نزاع معقد بشأن المياه العابرة للحدود، يشمل بلدانا عديدة في المنطقة فضلا عن عدة مسائل قانونية وفنية.

ونسلم بأن الأطراف قد اتخذت بالفعل عدة مبادرات لمعالجة المسائل الناشئة عن تشييد وملء سد النهضة الإثيوبي الكبير. وتشمل هذه الجهود إنشاء فريق خبراء دولي في عام ٢٠١٢ لدراسة خطط تصميم وبناء السد، ولجنة وطنية ثلاثية للمتابعة في عام ٢٠١٤، وإعلان للمبادئ في عام ٢٠١٥ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. ونعتقد أن تلك المبادرات، ولا سيما اتفاق إعلان المبادئ لعام ٢٠١٥، توفر أساسا جيدا لمواصلة المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى حل ودي يحمي مصالح البلدان الثلاثة جميعها. وغني عن القول إن استخدام مياه النيل ينبغي أن يفيد شعوب جميع البلدان، مع احترام حقوق الدول المشاطئة العليا والسفلى على السواء.

وقد بذل رئيسا الاتحاد الأفريقي – جنوب أفريقيا في عام ٢٠٢٠ وجمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠٢١ – جهودا جديرة بالثناء لتيسير إجراء مناقشة مجدية مع المراقبين. وقد عقدت اجتماعات عديدة للاتحاد الأفريقي بشأن هذه المسألة في العام الماضي. ونفهم من بيان الاتحاد الأفريقي الصادر في ٢٦ حزيران/يونيه أن المفاوضات الثلاثية قد أفضت إلى اتفاق بشأن ٩٠ في المائة من المسائل، وإن لم تكن جميع المسائل.

والهند، بوصفها دولة مشاطئة سفلى وعليا، تدرك تماما مدى صعوبة هذه المفاوضات. ومن المهم أن يواصل الاتحاد الأفريقي بذل تلك الجهود بحسن نية. وندعو إثيوبيا ومصر والسودان إلى العمل بشكل بناء مع العمليات التي يقودها الاتحاد الأفريقي، بغية حل المسائل المعلقة بطريقة هادفة وبالسرعة التي تستحقها. وبما أن الاتحاد الأفريقي ينظر في هذه المسألة، فمن المهم أن تشارك جميع الأطراف على وجه السرعة لإيجاد سبيل للمضي قدما.

واستنادا إلى تجربتنا الخاصة، نعلم أنه من الناحية المثالية ينبغي حل منازعات المياه العابرة للحدود من خلال آليات يتفق عليها أصحاب المصلحة الرئيسيون، مع مراعاة الحقوق والمسائل ذات الصلة بالتفاصيل

التقنية والاستخدام التاريخي والجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وترى الهند أنه ينبغي للبلدان أن تواصل انخراطها على الصعيد الثنائي، وأن تتعاون تعاونا كاملا بطريقة مركزة مع الاتحاد الأفريقي، للتوصل إلى حل طويل الأجل للمسائل ذات الصلة مقبول للأطراف. ولن يدوم سوى هذا الحل ويخدم الاحتياجات الإنمائية للمناطق المشاطئة العليا والسفلى. ونحث أيضا البلدان الأخرى المعنية على دعم جهود الاتحاد الأفريقي في ذلك الصدد.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى القرن الأفريقي، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، والسيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على إحاطتيهما الممتازتين. وأثني على ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية لإلقاء البيان بالنيابة عن الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي. ويسرني أن ألاحظ حضور وزراء مصر وإثيوبيا والسودان بيننا.

هذه هي المرة الثانية التي يبحث فيها مجلس الأمن مسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير (انظر S/2020/636)، وهو مشروع للبنية التحتية ينطوي على إمكانات هائلة، وكان تشغيله للأسف مصدرا لسوء الفهم بين مصر وإثيوبيا والسودان لسنوات عديدة. إن حضور ممثلي تلك البلدان في مجلس الأمن يشهد على الإرادة الواضحة لثلاثة جيران لحل سوء التفاهم سلميا وديا.

وتؤيد النيجر تأييدا تاما عملية التفاوض الجارية من خلال المساعي الحميدة للرئيس فيليكس أنطوان تشيسيكيدي، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، وتدعو الأطراف الحاضرة إلى إبداء إرادة سياسية أكبر من خلال منح اللجنة المعنية بالمسائل التقنية والقانونية، التي أنشئت كجزء من نتائج اجتماع ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ الاستثنائي لمكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، الفرصة لوضع مقترحات توفيقية، بحيث يمكن اعتمادها من حل الـ ١٠ في المائة المتبقية من المسائل في أقرب وقت ممكن. ومن المهم بنفس القدر أن تمتنع الأطراف عن أي تعليقات أو أعمال يمكن أن تقوض عملية التفاوض الجارية.

يمكن أن يواجه المرء خلافات بين الإخوة، ولكن بين الأشقاء، على المرء تجاوز الخلافات، لأن التعايش السلمي لا يقدر بثمن. وتوجد أمثلة ناجحة في هذا المجال في أفريقيا. وتود النيجر، بوصفها عضو في منظمة لإدارة المياه، وهي هيئة حوض نهر النيجر، أن تشاطر خبرتها في الإدارة المشتركة لاستغلال الموارد الطبيعية لحوض نهر النيجر.

لقد اتفقت ولايات غرب ووسط أفريقيا التسع، التي تشكل حوض نهر النيجر، في الواقع على استراتيجية إدارية للاستخدام الفعال والمستدام لمياه نهر النيجر من جانب أي دولة تخضع لسلطة هيئة حوض نهر النيجر، التي أنشئت في عام ١٩٨٠. ويمكن أن يكون هذا المثال الناجح للتعاون في مجال تنمية الموارد المائية مصدر إلهام فعال للتوصل إلى حل سريع لمسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير، لا سيما بهدف تحقيق التنمية المستدامة وإدارة مياه نهر النيل بين جميع الدول المشاطئة في المستقبل.

وفي الختام، ترحب النيجر بالبيان الصادر في ختام الاجتماع الافتراضي عبر الإنترنت لمكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في ٢٤ حزيران/يونيه، والذي يؤكد من جديد التزام المنظمة بإبقاء النزاع قيد نظرها، ويدعو جميع الأطراف، استنادا إلى مبدأ تفريع السلطة، إلى إعطاء الأولوية للتوصل إلى حل إقليمي وأفريقي لمسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير. وتحقيقا لهذا الغرض، ما زلنا مقتنعين بأن الأطراف، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، لن تدخر جهدا لكفالة أن يكون سد النهضة الإثيوبي الكبير مصدرا للتنمية المشتركة والرخاء، مما سيسهم في تعزيز التضامن والتعاون بين البلدان الثلاثة.

إن مصر وإثيوبيا والسودان بلدان كبيرة ذات حضارات عظيمة في أفريقيا، وقد ساعدت في تسوية العديد من الأزمات في القارة. وأنا على يقين من أنها ستكون على مستوى مهمة مواجهة التحدي المطروح.

السيد أوتشوا مارتينس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام أونانغا – أنيانغا، والمديرة التنفيذية أندرسن، وممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، الذي تكلم باسم رئيس الاتحاد

الأفريقي، على إحاطاتهم. كما نرحب بوزيري خارجية مصر والسودان ووزير المياه والري والطاقة الإثيوبي في مجلس الأمن.

تابعت المكسيك عن كثب المفاوضات الثلاثية بين مصر وإثيوبيا والسودان بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير. ونسلم بأهمية نهر النيل بالنسبة لسبل عيش ورفاه البلدان الثلاثة. ولذلك، نفهم أن المسألة يمكن النظر إليها من منظورات سياسية وفنية وإنمائية وأمنية محددة. ويجب أن نأخذها كلها في الحسبان.

ونأسف لأنه على الرغم من المساعي الحميدة التي تقوم بها قيادة الاتحاد الأفريقي، فإن العملية ما فتئت تفتقر إلى إحراز تقدم كبير. ويساورنا القلق من أن يؤدي النزاع إلى تفاقم التوترات في المنطقة والعلاقات بين البلدان الثلاثة، الأمر الذي سيكون له أثر كبير ليس على القرن الأفريقي فحسب، بل على القارة بأسرها.

وقد أحطنا علما بمواقف البلدان الثلاثة، التي تم التعبير عنها في عدة رسائل موجهة إلى مجلس الأمن. وفي حين يجب أن يركز المجلس على جميع المسائل التي يمكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، يجب في هذه الحالة التماس نهج وقائي في جميع الأوقات، بما يتفق مع الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وموقف المكسيك فيما يتعلق بالمنازعات الدولية، ولا سيما تلك التي تؤثر على عدة بلدان في الوقت نفسه، هو أساسا، تشجيع إيجاد حل سلمي ومقبول لجميع الأطراف، يقوم على الحوار.

وعلاوة على ذلك، وبما أن هذه مسألة تؤثر على ثلاثة بلدان أفريقية، واستنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، فإننا نرى من المهم بصفة خاصة أن يدعم المجتمع الدولي جهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى تقريب مواقف البلدان الثلاثة واستئناف المفاوضات، مع مراعاة القدرة المؤكدة لتلك المنظمة الإقليمية على التماس حلول أفريقية للمشاكل التي تؤثر على القارة.

وندعو الأطراف إلى مواصلة الحوار بحسن نية والتحرك نحو التوصل إلى اتفاق بشأن ملء السد وتشغيله حتى يتسنى إيجاد حل مرض ومفيد لجميع البلدان الثلاثة والمنطقة ككل في غضون فترة زمنية معقولة. وتؤيد المكسيك الوساطة الإقليمية وكذلك جميع الإجراءات الرامية إلى تيسير الحوار السياسي والتفاهم التقني. واستمرار مشاركة الاتحاد الأفريقي أمر مرحب به وضروري جدا في هذا الصدد.

وتحث المكسيك جميع الأطراف على الامتناع عن أي أعمال يمكن أن تعرض المفاوضات للخطر أو تقوض روح حسن النية اللازمة للتوصل إلى اتفاق. وبالمثل، ينبغي تجنب اتخاذ أي إجراءات للردع أو الضغط من أجل منع التصعيد غير الضروري للتوتر.

وكما ذكر ممثل النيجر سابقا، فإن المكسيك أيضا لديها تاريخ طويل من الإدارة المشتركة للموارد المائية العابرة للحدود، على حدودها الشمالية والجنوبية على السواء. ولذلك ندرك جيدا ما تنطوي عليه إدارة مورد حيوي مثل المياه من أهمية وتعقيد كبيرين. ومن الأمثلة على ذلك لجنة الحدود والمياه الدولية، التي أنشأتها المكسيك والولايات المتحدة في عام ١٨٨٩. كما أنشأت المكسيك آلية مماثلة مع بليز وغواتيمالا.

وهذه المؤسسات مكرسة لتنفيذ معاهدات الحدود والمياه بين الدول المجاورة لنا، وقد أتاحت بناء وتشغيل وصيانة الهياكل الأساسية ذات الصلة لإدارة الأنهار العابرة للحدود. وربما يمكن أن تصبح نموذجا، مع وضع التعديلات اللازمة على أساس كل حالة على حدة، في جولات المفاوضات المقبلة بين إثيوبيا والسودان ومصر. ويسعدنا أن نقدم مزيدا من التفاصيل عن تلك الترتيبات إذا كانت مفيدة للأطراف.

ومع ذلك، وحتى مع وجود اتفاقات من هذا النوع، يجب أن نتذكر أن إدارة الموارد المائية ليست بمنأى أبدا عن نشوب نزاعات محتملة. ولهذا السبب، فإن وجود إطار مرجعي مشترك وآليات مناسبة لمعالجة المنازعات أمران أساسيان، وذلك لمنع أي تصعيد من المستوى التقني إلى المستوى السياسي.

وأخيرا، أود أن أؤكد أن المكسيك ستواصل متابعة التطورات في الميدان وستسعى باستمرار إلى دعم إيجاد حل سلمي ومتفاوض عليه، وكذلك أي جهود دبلوماسية وقائية، هنا وفي محافل أخرى.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب بحرارة بحضور وزيري خارجية السودان ومصر ووزير المياه والري والطاقة لإثيوبيا في اجتماعنا اليوم. وأرحب كذلك بحضور القائم بأعمال جمهورية الكونغو الديمقراطية، باسم رئيس الاتحاد الأفريقي، في هذه الجلسة. وأود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على إحاطتيهما الثاقبتين.

تؤدي الموارد المائية دورا حاسما في دعم سبل عيش بلايين من الناس على كوكب الأرض ونظمه الإيكولوجية التي لا حصر لها. ولذلك فإن الاستخدام المستدام والمنصف للموارد المائية أمر حيوي لضمان تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية، فضلا عن حماية الطبيعة. ولذلك نشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتزايد لاستخدام العديد من المجاري المائية الدولية بطريقة قد لا تكفل الحقوق والمصالح المشروعة للبلدان المشاطئة، ولا سيما بلدان المصب.

وقد شكلت الآثار السلبية لهذا الاتجاه، التي تفاقمت بفعل تغير المناخ، تحديات كبيرة للأمن والاستقرار والتنمية في العديد من المناطق، بما في ذلك في أفريقيا، حيث تعتمد حياة الملايين من الناس على الأنهار المشتركة. ونعتقد أن استخدام الموارد المائية لأغراض التنمية حق مشروع لأي طرف من الأطراف المعنية، سواء كان بلدا فائضا بالمياه أو بلدا يعاني من نقص المياه. كما نعتقد أن أفضل الممارسات بشأن المجاري المائية العابرة للحدود تشمل تبادل الآراء بشكل ملائم، والمشاورات، والتنفيذ الكامل لأطر العمل القانونية بين الأطراف المعنية من أجل معالجة المسائل العالقة.

وعلاوة على ذلك، يجب أن يكون استخدام المجاري المائية الدولية متسقا مع القانون الدولي والتزامات البلدان المعنية، بغية مواءمة مصالح الدول المشاطئة، في المنبع والمصب على حد سواء، لكفالة الاستخدام المستدام والتقاسم العادل للموارد المائية. ونود أن نؤكد على أهمية تعزيز مواصلة تدوين القانون الدولي وتطويره فيما يتعلق بالاستخدام المستدام للمجاري المائية العابرة للحدود، بما في ذلك من خلال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية.

وفيما يتعلق بنهر النيل الأزرق، نحيط علما بمواقف الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك المواقف التي تمت صياغتها في الرسائل الأخيرة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن. ونؤيد جهود الأطراف المعنية بشكل مباشر لتعزيز الاستخدام المستدام والمنصف للموارد المائية، بما في ذلك من خلال التعاون والتشاور والمفاوضات بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير.

ونتمنى أن تستند جميع الأطراف المعنية إلى النتائج التي تحققت بالفعل وأن تنفذ تنفيذا كاملا اتفاق عام ٢٠١٥ المتعلق بإعلان المبادئ بشأن مشروع سد النهضة الإثيوبي الكبير. ونحيط علما بالجهود التي بذلتها جميع الأطراف خلال العام الماضي أثناء المفاوضات. بيد إنه بالنظر إلى استمرار الوضع الهش في المنطقة، من المهم أن تتمسك الأطراف المعنية بمبدأ تسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وأن تواصل حوارها والمفاوضات الهادفة، وأن تأخذ في الاعتبار الآراء والمصالح المشروعة لبعضها البعض بروح من الأخوة وحسن النية، وكذلك وفقا للقانون الدولي واتفاق عام ٢٠١٥ بشأن إعلان المبادئ.

وعلى نحو ما ذكرنا مرارا وتكرارا هنا، نواصل دعم الدور الهام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في النهوض بمسؤوليته عن تعزيز المفاوضات والوساطة بشأن القضايا الإقليمية، مثلما فعل خلال العام الماضي بشأن مسألة سد النهضة. وبالنظر إلى استمرار الجمود، نعتقد أن الوقت قد حان لكي يسرع الاتحاد الأفريقي جهوده في مساعدة البلدان الثلاثة على حل المسائل العالقة، بما في ذلك المسائل القانونية والتقنية. وفي هذا الصدد، ينبغي لجميع الأطراف أن تمتنع عن اتخاذ أي تدابير يمكن أن تزيد من حدة التوترات أو تقوض فرصة التوصل إلى حل تفاوضي لهذه المسألة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بحضور وزيري خارجية السودان ومصر ووزير المياه والري والطاقة لإثيوبيا في اجتماع اليوم.

كما تشكر الصين اوزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد كريستوف لوتوندولا أبالا بنأبالا، والممثل الخاص للأمين العام المعني بالقرن الأفريقي، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، السيدة إنغر أندرسن، على إحاطاتهم.

إن إثيوبيا والسودان ومصر كلها تمر بمرحلة هامة من مراحل التنمية، ويحظى نهر النيل بأهمية كبيرة في حياة البلدان الثلاثة وتنميتها. وتدعم الصين البلدان الثلاثة فى التوصل إلى اتفاق حول التعاون في مجال المياه العابرة للحدود من خلال الحوار والتشاور من أجل الإدارة والاستخدام المستدامين لمياه نهر النيل حتى تستفيد منها جميع البلدان المشاطئة.

وتعتقد الصين أنه، من خلال الجهود المشتركة، يمكن أن يصبح استكمال سد النهضة الإثيوبي الكبير مشروعا إنمائيا ثلاثيا لتعزيز الثقة المتبادلة والتعاون الذي يحقق المنفعة للجميع. وتولي الصين أهمية كبيرة لمسألة سد النهضة وتقدر أن البلدان الثلاثة وقعت في عام ٢٠١٥ اتفاق إعلان المبادئ بشأن سد النهضة بعد إجراء حوار وعقد جولات متعددة من المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وقد بذل الاتحاد الأفريقي الكثير من الجهود لتيسير المفاوضات الثلاثية. وتقدر الصين الدور النشط الذي لعبه الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي والرئيس رامافوسا، بصفتهما الرئيسين الحالي والسابق للاتحاد الأفريقي.

وتحيط الصين علما بالمواقف المُعبر عنها في رسائل وزراء خارجية مصر وإثيوبيا والسودان التي أرسلت في الآونة الأخيرة إلى المجلس. وينطوي استخدام الموارد المائية العابرة للحدود على مصالح وطنية لبلدان المنبع وبلدان المصب، وهو أمر معقد وحساس للغاية. والصين تتفهم تماما الشواغل المشروعة لمصر وإثيوبيا والسودان فيما يتعلق بمسألة السد.

وبشأن هذه المسألة، لا يزال موقف الصين ثابتا بأنه ينبغي لجميع الأطراف حل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة والمكاسب التي تعود بالنفع على الجميع. وللبلدان الأفريقية تقليد حميد في حل المشاكل الإقليمية من خلال الحوار والتشاور. ومصر وإثيوبيا والسودان جميعها بلدان هامة في المنطقة ومن الأصدقاء الحميمين للصين. ويأمل بلدي بصدق أن تستأنف البلدان الثلاثة الحوار والتشاور بروح التعاون الودي في أقرب وقت ممكن، وأن تتوصل إلى اتفاق على وجه السرعة بشأن التوصل حل مقبول ومفيد لجميع البلدان الثلاثة.

وتتطلع الصين إلى استمرار الاتحاد الأفريقي في الاضطلاع بدوره المناسب في ذلك الصدد. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، أن يدعم البلدان الثلاثة في حل خلافاتها عن طريق الحوار والتشاور، وأن يهيئ، تحقيقا لذلك، بيئة مواتية للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية بصورة مشتركة في المنطقة الأفريقية. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لمواصلة الاضطلاع بدور بناء إلى جانب جميع الأطراف.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أرحب بوزيري خارجية مصر والسودان ووزير المياه والري والطاقة الإثيوبي في مجلس الأمن. وأود أن أشكر السيد أونانغا – أنيانغا، والسيدة أندرسن، والقائم بالأعمال الممثل لجمهورية الكونغو الديمقراطية على إحاطاتهم .

أود أن أشدد على ثلاث نقاط فيما يتعلق بالمسألة قيد النظر.

أولا، تقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية منع إطالة أمد هذا النزاع من أن تصبح تهديدا لصون السلم والأمن الدوليين. ولهذا السبب كان من المهم عقد هذه الجلسة. وجميع الأطراف لها مصالح مشروعة، لكن الثقة تآكلت بعد ١٠ سنوات من المفاوضات. إن استمرار ملء خزان السد دون اتفاق مسبق يؤدي إلى تفاقم التوترات.

وفي الوقت الذي يتعرض فيه الاستقرار الإقليمي للخطر تتمثل الأولوية في تجنب تفاقم التحديات الحالية لكل بلد. وتشمل تلك التحديات التحول الديمقراطي في السودان، الذي يشكل نجاحه أولوية بالنسبة لفرنسا، والتحديات التي تواجه مصر في تلبية احتياجات سكانها. وإنها تشمل أيضا تحديات التنمية في إثيوبيا. وقد أدى النزاع في تيغراي إلى تأجيج توترات أخرى، لا سيما في منطقة مثلث الفشقة.

ثانيا، ندعو بلدان المنطقة إلى إبداء الإرادة السياسية من أجل حل خلافاتهم عن طريق الحوار، بدعم من الاتحاد الأفريقي. ولا يمكن أن يأتي الحل إلا من الحوار بين الأطراف. وندعوهم إلى الامتناع عن أي عمل من شأنه أن يعوق مواصلة المناقشات والتوصل إلى حل تفاوضي.

وتشيد فرنسا بالجهود التي تبذلها رئاسة الاتحاد الأفريقي لدعم المفاوضات، ولا سيما المشاركة الشخصية للرئيس رامافوسا، والآن الرئيس تشيلومبو تشيسيكيدي. ويجب مواصلة تلك الجهود وتكثيفها. ونشجع الأمم المتحدة على مواصلة تقديم خبراتها الفنية في العملية، ونحث الأطراف الثلاثة على قبول دور أكثر نشاطا للمراقبين في المفاوضات.

ثالثا، فرنسا مقتنعة بأنه يمكن التوصل إلى اتفاق بسرعة بين الأطراف بشأن ملء وإدارة سد النهضة الإثيوبي الكبير. وهناك عناصر للتقارب، يجب أن تشكل أساس المفاوضات، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وتدعو فرنسا رسميا إثيوبيا والسودان ومصر إلى التحلي بالمسؤولية، وروح الود والتعاون من أجل تسوية المسائل العالقة على وجه السرعة. وستظل فرنسا حاشدة جهودها حتى يتسنى التوصل إلى حل تفاوضي في أقرب وقت ممكن.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لوزير خارجية مصر.

السيد سليم (مصر) (*تكلم بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أتقدم بالتهنئة لسعادة السفير دو ريفيير على توليه رئاسة مجلس الأمن. وأشكر أيضا وكيلة الأمين العام السيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وكذلك السيد أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص لمنطقة القرن الأفريقي، على ملاحظاتهما.

إن مصر، تلك الأُمة التي يتجاوز عدد سكانها ١٠٠ مليون نسمة، تواجه تهديدا وجوديا. فقد تم بناء هيكل كبير هائل على الشريان الذي يهب الحياة لشعب مصر؛ وارتفع جدار ضخم من الحديد والصلب بين ضفتي نهر عظيم وعريق، مُلقياً بظلاله الطويلة المظلمة على مستقبل ومصير شعب مصر. ومع كل لبنة وكل طبقة من خلطات البناء، يعلو سد النهضة الإثيوبي الكبير، ويتسع خزانه ليواصل التضييق على شريان الحياة لملايين الأبرياء الذين يعيشون على مجرى النهر بعد هذا السد العملاق.

وقد جاءت مصر، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، إلى مجلس الأمن (انظر S/2020/636) في العام الماضي، لتحذر المجتمع الدولي من هذا الخطر المحدق الذي يلوح في الأفق. وقد نبهنا العالم آنذاك إلى قُرب الملء الأول لهذا السد الإثيوبي، وحذرنا من مغبة السعي لفرض السيطرة والاستحواذ على نهر يعتمد عليه بقاؤنا. وناشدنا هذا الجهاز أن يعمل بيقظة ونشاط لتجنب تصعيد توتر قد يعرض السلام للخطر في منطقة هشة. ودعونا أشقاءنا الذين نشاركهم ثروات النيل إلى التحلي بالمسؤولية والاعتراف بترابط وتشابك مستقبل وثروات شعوبنا ترابطا جوهريا.

ورُغم ذلك، وبعد بضعة أيام من الجلسة حول مسألة السد، اتخذ القرار الذي لا رجعة فيه؛ وشرعت إثيوبيا في الملء المنفرد لسد النهضة، وأعلن وزير خارجيتها بعجرفة كبيرة "أن النهر تحول إلى بحيرة... وأن النيل ملكاً لنا".

ومع ذلك، فإن رد فعل مصر إزاء هذا الاعتداء على النهر اتسم بضبط النفس واتباع طريق السلم والسعي للتوصل إلى تسوية لهذه الأزمة من خلال اتفاق مُنصف يحفظ مصالح الأطراف الثلاثة. وقد تبنينا بكل إخلاص مبادرة رئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك، الرئيس سيريل رامافوسا رئيس جنوب أفريقيا، لبدء مفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، وانخرطنا على مدار عام كامل في المحادثات التي يسّر انعقادها أشقاؤنا الأفارقة من أجل صياغة حل أفريقي لهذه المشكلة المستعصية.

ورغم ذلك، فقد باءت جهودنا بالفشل. وبعد عام من المفاوضات غير المثمرة، وعلى الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلها رؤساء الاتحاد الأفريقي وشركاؤنا الدوليون، نجد أنفسنا مرة أخرى في مواجهة التنفيذ

الأحادي الجانب بملء السد دون التوصل إلى اتفاق لحماية المجتمعات المحلية التي تعيش على مجرى النهر بعد السد من مخاطره. في الواقع، وفي دليل آخر على عناد إثيوبيا، فقد أعلنت في ٥ تموز/يوليه ٢٠٢١، أي قبل ثلاثة أيام فقط من انعقاد جلسة اليوم، أنها بدأت ملء السد في السنة الثانية، دون التوصل إلى اتفاق.

إن هذا السلوك الأحادي الفج لا يعكس فحسب انعدام المسؤولية لدى إثيوبيا وعدم اكتراثها واستخفافها بالضرر الذي قد يلحقه ملء هذا السد بمصر والسودان، ولكنه يجسد أيضا سوء نية إثيوبيا وجنوحها لفرض الأمر الواقع في تحد للإرادة الجماعية للمجتمع الدولي على نحو ما أعرب عنه وتجسد في انعقاد جلسة مجلس الأمن هذه لمناقشة مسألة سد النهضة الإثيوبي الكبير واتخاذ إجراءات حاسمة بشأنها. وفي هذا الصدد، أحيط علما بالبيان الذي أصدره الاتحاد الأوروبي اليوم وأعرب فيه عن أسفه لأن إثيوبيا بدأت في تنفيذ عملية الملء الثانية من دون التوصل لاتفاق – وأثني على الاتحاد الأوروبي لقيامه بذلك. وأشجع مجلس الأمن والدول الأعضاء فيه على اتخاذ موقف مماثل ردا على هذا التطور المقلق للغاية – وهو موقف لم يتجلَّ في بيانات اليوم.

وتفضح تصرفات إثيوبيا الأحادية المستمرة تجاهلها – إن لم يكن ازدراءها – للقانون الدولي، وتعكس أهدافها السياسية الحقيقية التي ترمي إلى أسر نهر النيل والتحكم فيه وتحويله من شريان حياة عابر للحدود إلى أداة لممارسة النفوذ السياسي وبسط السيطرة، وهو ما يهدد بتقويض السلم والأمن في المنطقة. ولهذا السبب اختارت مصر أن تطرح مسألة سد النهضة على مجلس الأمن مرة أخرى.

إن التصرفات الأحادية الإثيوبية التي لا تلين والإخفاق المتواصل للمفاوضات مع غياب أي مسار فعال وجاد في هذه المرحلة للتوصل إلى تسوية سياسية لهذه المسألة، هو ما دفع مصر إلى مطالبة مجلس الأمن بالتدخل العاجل والفعال لمنع تصاعد التوتر والتصدي لهذه الحالة التي يمكن، وفقا لما هو منصوص عليه في المادة ٣٤ من ميثاق الأمم المتحدة، أن تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وقد لجأنا إلى مجلس الأمن من منطلق إيماننا الراسخ بقيمة القانون الدولي، واقتناعنا المتأصل بأهمية تعددية الأطراف وفاعليتها كأداة لتعزيز السلام ومنع النزاعات والاضطرابات. ويحدونا في ذلك التزامنا بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وثقتنا الدائمة في قدرة مجلس الأمن على أداء واجبه في صون السلام والأمن الدوليين من خلال اتخاذ ما يلزم من تدابير فيما يتعلق بمسألة سد النهضة. والواقع أن المعروف الكبير الذي يسديه هذا المجلس للإنسانية يكمن في سلطته وقدرته على التصرف بشكل استباقي لحماية السلام وصونه، لا الوقوف موقف المتفرج وعدم الاكتراث عند تعرض حقوق الدول بل وبقائها ذاته للتهديد.

لقد انخرطت مصر على مدار عقد كامل في المفاوضات حول مسألة سد النهضة. ومنذ شروع إثيوبيا، بشكل منفرد، في تشييد هذا السد دون الوفاء بالواجبات التي تقع على عاتقها بصفتها دولة منبع يتعين عليها إخطار دولتي المصب المشاطئتين الأخريين والتشاور معهما، سعت مصر إلى التوصل لاتفاق يصون حقوق دولنا الثلاث – مصر والسودان وإثيوبيا – ويعزز مصالحها المشتركة.

وكان يحدونا الأمل، ولايزال، في التوصل إلى اتفاق ملزم قانونا يمكّن إثيوبيا من تحقيق أهدافها الإنمائية المتمثلة في توليد الطاقة الكهرمائية من سد النهضة في أقرب وقت ممكن بكفاءة وعلى نحو مستدام. ويعكس ذلك أن مصر كانت – ولا تزال – ملتزمة بدعمها لاستقرار أثيوبيا وازدهارها، كما يجسد سياسة مصر المعهودة في تعزيز فرص التعاون المشترك مع الدول المشاركة في حوض النيل وتوسيع نطاقها.

غير أن أي اتفاق بشأن سد النهضة يجب أن يكون منصفا ومعقولا وملزما قانونا. ويجب أن يتضمن أحكاما للتخفيف من الآثار الضارة لهذا السد، لا سيما خلال فترات الجفاف، كما يجب أن يمنع إلحاق أضرار جسيمة بالمصالح المائية لكل من مصر والسودان. ويجب أن يضمن أيضا سلامة السدود في دولتي المصب وفاعليتها وقدرتها على الصمود. هذا علاوة على كفالة عدم تعرض أمن مصر المائي للخطر جراء ملء وتشغيل ما سيصبح أكبر منشأة للطاقة الكهرمائية في أفريقيا.

وتحقيق هذا الهدف المتمثل في إبرام اتفاق عادل ومتوازن بشأن سد النهضة ليس بالأمر المستعصي أو بعيد المنال. والواقع أن استمرار المفاوضات في الإخفاق لا يعزى إلى الافتقار إلى حلول علمية للمسائل الفنية العالقة، كما أنه لا يرجع إلى افتقارنا إلى الخبرة القانونية اللازمة لصياغة اتفاق، وإنما يظل السبب الوحيد وراء هذا الإخفاق المستمر هو التعنت الإثيوبي. ويتجلى هذا على أفضل وجه فيما جاء في رسالة وزير الخارجية الإثيوبى، المؤرخة ٢٣ حزيران/يونيه، الموجهة إلى مجلس الأمن، حيث قال:

”إن ملء سد النهضة الإثيوبي الكبير وتشغيله دون السعي للتوصل إلى اتفاق مع مصر والسودان، هو مجرد ممارسة للحد الأدنى من صلاحيات إثيوبيا السيادية بصفتها دولة مشاطئة لمجرى مائى دولى“.

وفحوى هذا البيان هو أصل المشكلة. فهو يبرهن على أن سبب هذه الأزمة سياسي. ويكشف أن إثيوبيا تتصرف من منطلق فرضية أنها تشارك في المفاوضات بشأن سد النهضة من باب المجاملة أو المنّ.

فقد إرتأت إثيوبيا تجاهل الحقائق الجغرافية ويبدو أنها توهمت بأن النيل الأزرق نهر داخلي يمكنها استغلاله حصرا لمصلحتها. ويبدو أيضا أنها تفترض أن هذا المجرى المائي، الذي ينساب بشكل طبيعي حر إلى أراضي الدولتين المشاطئتين الأخريين، يمكن إخضاعه لسيادتها وسيطرتها.

وقد أحبط هذا الموقف المؤسف كل الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق، وانعكس هذا التوجه في مواقف إثيوبيا على مدار عقد كامل من المفاوضات. فعلى سبيل المثال، ترفض إثيوبيا التوقيع على اتفاق ملزم قانونا، بل إنها اعترضت على وصف الصك الجاري التفاوض بشأنه بالـ ”اتفاق“، واقترحت وصف النص بأنه مجرد ”مبادئ توجيهية وقواعد“. وقد رفضت إثيوبيا تضمين أي شكل من أشكال الأحكام الملزمة لتسوية المنازعات، وتصر على تقنين الحق في أن يكون لها اليد العليا في تغيير الاتفاق بشأن سد النهضة وتعديله متى رغبت في ذلك.

وقد سعت إثيوبيا إلى تبرير هذه المواقف غير المنطقية عبر التذرع بحجج واهية مثل الظلم الذى تعرضت له بسبب ما تطلق عليه المعاهدات الاستعمارية أو الوضع الراهن غير المنصف. وهو أمر لا يمت للواقع بصلة. فإثيوبيا لم تكن أبدا مستعمرة ولم تبرم قط معاهدة تتعلق بنهر النيل قسرا أو بالإكراه.

وعلاوة على ذلك، لم تعترض مصر قط على حق إثيوبيا في تسخير موارد النيل الأزرق. إن ما تتوقعه مصر – بل وتطالب به – هو أن تمتثل دولة المنبع التي تشاركنا نهر النيل لالتزاماتها القانونية الدولية التي تقتضى منها منع إلحاق ضرر جسيم بمصالح جيرانها من دول المصب.

أما إثيوبيا فتسعى لاستخدام المفاوضات كباب خلفى لتكريس حق مطلق لذاتها لتشييد مشاريع مستقبلية على طول النيل الأزرق من دون ضوابط، وطالبت الدولتين المتشاطئتين الأخريين بتوقيع شيك على بياض يمنح إثيوبيا سيطرة مطلقة على النهر. وقد أعربت إثيوبيا عن ذلك بعبارات لا لبس فيها في رسالة مؤرخة ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١ من وزير المياه الإثيوبي قال فيها:

”ليس على إثيوبيا أي التزام سواء بموجب القانون أو الممارسة المتبعة للحصول على موافقة دولتي المصب لتشييد سد النهضة الإثيوبي الكبير أو أي مشروع مستقبلي لاستغلال الموارد المائية.“

وقد وضعت إثيوبيا هذه السياسة موضع التنفيذ حينما أعلن رئيس وزرائها في ٣٠ أيار/مايو ٢٠٢١ أن بلده يعتزم تشييد ما يزيد عن مائة سد خلال السنة المالية المقبلة من دون أي إشارة، ولو عابرة، لحقوق الدول المشاطئة أو مصالحها، وكأن إثيوبيا تمتلك حقوق ملكية حصرية لنهر النيل والأنهار الأخرى التي تتقاسمها مع جيرانها، وهو أمر كان جليا في الضرر الذى ألحقته إثيوبيا ببحيرة توركانا في كينيا.

وبالرغم مما أبدته إثيوبيا دائما من سوء نية وإصرارها على سياسات أحادية الجانب، استمرت مصر في التفاوض بحسن نية وبإرادة سياسية حقيقية للتوصل إلى اتفاق عادل. وعلى مدار عقد

كامل، لم نأل جهدا في استكشاف كل السبل واستنفاد كافة الفرص للتوصل إلى وثيقة تمكّن إثيوبيا من ملء السد وتشغيله وفي الوقت نفسه تخفف من تداعياته السلبية على دولتي المصب. وسعينا إلى التوصل إلى اتفاق يصبح أداة للتكامل والتعاون الإقليميين، ويدشن عهدا جديدا من التعاون فيما بين بلداننا الثلاثة.

لقد سعينا للتوصل إلى اتفاق على مدار سنوات من المفاوضات الثلاثية غير المجدية التي نسفت خلالها إثيوبيا فعليا جهودنا الرامية إلى إجراء دراسات مشتركة حول الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسد النهضة الإثيوبي الكبير وتقييم آثاره البيئية، ونتيجة لعرقلة إثيوبيا، ليس لدينا الآن سجل علمي محايد للآثار السلبية لهذا السد الضخم.

وقبلت مصر أيضا دعوة للمشاركة في مفاوضات يسرتها الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة البنك الدولي، شاركت فيها إثيوبيا مشاركة كاملة وبحرية، وأدى ذلك – بعد ١٢ جولة من المفاوضات المكثفة – إلى صياغة اتفاق شامل بشأن ملء وتشغيل سد النهضة الإثيوبي الكبير، الذي وقعته مصر ولكن رفضته إثيوبيا. كما أننا انخرطنا في مفاوضات أجريت بناء على دعوة من دولة رئيس وزراء السودان، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز، فقد قوضها التعنت الإثيوبي في نهاية المطاف.

وعلاوة على ذلك، شاركت مصر بنشاط، منذ الاجتماع السابق الذي عقده مجلس الأمن بشأن مسألة سد النهضة، في المفاوضات التي قادها الاتحاد الأفريقي لمدة عام كامل.

وقد انخرطنا في هذه العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي بشعور بالتفاؤل والإيمان بقدرة إخواننا الأفارقة على تيسير اعتماد اتفاق بشأن السد الإثيوبي.

وعملنا بجد لتنفيذ تعليمات مكتب جمعية الاتحاد الأفريقي على مستوى القمة للتوصل إلى اتفاق ملزم قانونا بشأن ملء وتشغيل السد، ورحبنا بالمشاركة البناءة لشركائنا من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في تلك العملية.

مع ذلك، وبعد عام من المفاوضات المتعثرة، وعلى الرغم من المساعي الحميدة المقدرة أيما تقدير والجهود الدؤوبة التي بذلها فخامة رئيس جنوب أفريقيا سيريل رامافوسا وفخامة رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية فيليكس تشيسيكيدي خلال فترتي رئاسة الاتحاد الأفريقي، لم تسفر العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي عن الاتفاق المنشود.

بل إن بلداننا الثلاثة لم تتمكن من تنفيذ المهمة البسيطة المتمثلة في تجميع نص كامل لمسودة أولية لاتفاق بشأن سد النهضة الإثيوبي يوفر سجلا لمواقفها التفاوضية، واستنفدت أسابيع لا تحصى في اجتماعات افتراضية عقيمة وخلافات بشأن المسائل الإجرائية الهامشية.

ومما يثير القلق أكثر أن إثيوبيا، طوال هذه العملية، أخرجت المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي عن مسارها فعليا. وحاولت مرارا إعادة توجيه المحادثات نحو التوصل إلى ترتيبات غير ملزمة لملء سد النهضة الإثيوبي أو لتعيين جهات تنسيق لتبادل البيانات التقنية.

وفي حين أن هذه الأفكار قد تبدو معقولة للعين غير المدربة، فإن الحقيقة هي أن هذه المقترحات الإثيوبية تتعارض مع تعليمات مكتب جمعية الاتحاد الأفريقي على مستوى القمة، التي وجهتنا إلى الاتفاق على القواعد التي تحكم ملء وتشغيل السد.

والأهم من ذلك أن الأثر العملي لتلك المقترحات الإثيوبية هو حرمان دول المصب من أي حماية ذات شأن من الآثار الضارة للسد، وتخويل إثيوبيا ملء خزانها وتفعيل توربيناتها الضخمة دون وضع قواعد للتخفيف من الآثار الضارة للسد وتنظيم تشغيله، مما يشكل خطرا جسيما على حقوقنا ومصالحنا.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من الادعاء بدعم منح دور معزز لشركائنا الذين حضروا المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي كمراقبين، فإن الحقيقة هي أنه خلال الاجتماع الوزاري الأخير، الذي عقد في كينشاسا في الفترة من ٤ إلى ٦ نيسان/أبريل، بناء على دعوة كريمة من الرئيس فيليكس تشيسيكيدي، رفضت إثيوبيا كل اقتراح

قدمته السودان ومصر لتعزيز العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي وتوسيع دور شركائنا من أجل مساعدتنا في التوصل إلى اتفاق بشأن سد النهضة الكبير.

والأمر كذلك، فإنني أجد من المحبط للغاية أن أبلغ مجلس الأمن بأن العملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، في شكلها الحالي، قد وصلت إلى طريق مسدود. وأُهدرت سنة كاملة من المفاوضات في محادثات عقيمة في حين واصلت إثيوبيا بناء السد ووصلت الآن إلى نقطة الاستمرار في ملء خزانها من جانب واحد.

وطوال تلك العمليات المتعرجة والشاقة وفي كل منعطف من المفاوضات، ظلت إثيوبيا على عنادها. ورفضت كل اقتراح وكل فكرة قدمتها مصر وكان من شأنها ضمان أن تكون إثيوبيا قادرة على توليد الطاقة الكهرومائية من سد النهضة بأعلى مستويات الكفاءة مع حماية دول المصب من الأضرار المحتملة لهذا السد.

كما أبت إثيوبيا الموافقة على أي صيغة توفيقية قدمها لنا شركاؤنا الدوليون، واستمرت في تبني مواقف غير مرنة صيغت بغرض التهرب من أي التزام بحماية مصالح مصر والسودان، أو حتى توفير الحد الأدنى من الضمانات لهما. وباءت جهودنا الرامية إلى توليد وبناء جسور الثقة بين بلداننا بالفشل.

لقد وقعنا على اتفاق إعلان المبادئ عام ٢٠١٥ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير للتأكيد على التزامنا بالتوصل إلى اتفاق عادل ومنصف بشأن السد. وقدمنا خطة لإنشاء صندوق مشترك لتمويل مشاريع البنية التحتية بهدف توسيع آفاق التعاون بين بلداننا. واقترحنا المساهمة في تمويل مشروع السد الإثيوبي بغية تحويل هذا المشروع إلى رمز للصداقة والأخوة بين شعوبنا، كما اقترحنا مد خطوط الكهرباء لدينا للمساعدة في إمداد إثيوبيا بالطاقة والمساعدة في سعيها لتحقيق التنمية؛ وظلت إثيوبيا ثابتة لا تلين في تعنتها.

ونتيجة لذلك، أضحت دولتا المصب الآن عرضة لأضرار سد النهضة الإثيوبي.

ولا يوجد لدينا أي ضمانات يمكن التحقق منها بشكل مستقل بشأن أمان هذا السد وسلامته الإنشائية، وبالتالي، فإن إثيوبيا تحكم على ١٥٠ مليون من السودانيين والمصريين بأن يعيشوا تحت تهديد محدق لهيكل شاهق يمكن أن يحتجز ما يصل إلى ٧٤ مليار متر مكعب من المياه دون ضمانات بشأن سلامة السد أو موثوقيته.

كما أننا لا نملك أي حماية ضد الأضرار التي لا يمكن حصرها والتي يمكن أن يسببها هذا السد أثناء فترات الجفاف مستقبلا. وعندما تأتي السنوات العجاف وينضب النهر وتتشقق الأرض تحت الشمس الحارقة، وتتعرض سبل عيش المصريين للخطر، تتعنت إثيوبيا وتصر على عدم إطلاق مياه النيل الأزرق لتروي ظمأ وادي المصب. وهنا يكمن لب المشكلة.

إن كل ما طالبت به مصر وسعت إليه هو اتفاق ملزم يتضمن وثيقة تأمين ضد الآثار الضارة لهذا السد على أمن مصر المائي عن طريق وضع آلية تستطيع بلداننا الثلاثة من خلالها أن تتعاون لتحمل تبعات معالجة فترات الجفاف المقبلة بشكل جماعي. ولكن من المؤسف أن إثيوبيا لا تزال ثابتة على رفضها أي شكل من أشكال الاتفاق يوفر أي قدر ذي شأن لحماية مصالح دول المصب. لذلك، ليس من قبيل المبالغة التأكيد على أن سد النهضة الإثيوبي يمثل تهديدا وجوديا بالنسبة لمصر.

فتقديراتنا ونماذجنا العلمية تشير إلى أن هذا السد العملاق قد يتسبب في أضرار لا تعد ولا تحصى بالنسبة لمصر، على الرغم من التدابير الوقائية التي اتخذناها تحسبا للملء الأحادي لهذا السد من جانب إثيوبيا، ورغم جهودنا المضنية لحفظ المياه وإعادة استخدامها.

بالنسبة لنا، فإن الضرر الذي قد يسببه هذا السد سوف يستشري كالطاعون الخبيث في شتى جوانب حياة الشعب المصري.

وفي غياب اتفاق ينظم قواعد ملئه وتشغيله، فإن هذا السد قد يؤدي إلى عجز تراكمي في المياه في مصر مقداره ١٢٠ مليار متر مكعب. وسيقلل من إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة؛ وقد

يحرم ملايين المزارعين من المياه اللازمة لري حقولهم؛ ويسلب عددا لا يحصى من الأسر من دخلها وسبل عيشها؛ وسيدمر آلاف الأفدنة من الأراضي الصالحة للزراعة؛ ويزيد من التصحر ويؤدي إلى تدهور النظم الإيكولوجية المشاطئة؛ وذلك فضلا عن زيادة فرص التعرض لآثار تغير المناخ. وهذا وضع لا يمكن لمصر أن تتحمله ولن تتسامح معه.

وبالتالي، فمن الضروري أن يبذل المجتمع الدولي كل جهد ممكن، بما في ذلك العمل من خلال مجلس الأمن، لاستباق هذا الاحتمال والحيلولة دون أن يصبح السد الإثيوبي تهديدا لوجود مصر ذاته. ويتطلب ذلك قيام المجلس بمطالبة الأطراف، بشكل لا لبس فيه، العمل على الوصول إلى اتفاق منصف بشأن سد النهضة، وفي إطار زمني محدد، وتشجيعها على العمل الصادق ودون موارية لتحقيق هذا الهدف المنشود. وإذا لم تتحقق هذا الغاية، وإذا تضررت حقوق مصر المائية أو تعرض بقاؤها للخطر، فلا يوجد أمام مصر بديل إلا أن تحمي وتصون حقها الأصيل في الحياة وفق ما تضمنه لها القوانين والأعراف السائدة بين الأمم ومقتضيات البقاء.

إن قيام مصر بطرح هذا الأمر – الذي له أهمية قصوى بالنسبة لها – أمام مجلس الأمن إنما يعد بمثابة شهادة على إيماننا الراسخ غير المتزعزع بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والواردة في ديباجته التي تؤكد على التزامنا المشترك بـ"أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار" وكذا "أن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي".

وها نحن نأتي هنا بحثاً عن طريق مُجدٍ نحو حل سلمي وودي عن طريق التفاوض للأزمة التي أمامنا اليوم، ولدرء العواقب الوخيمة التي قد تنتج حال لم نستطع التوصل إلى تسوية لهذه القضية. إن أملنا أن يدرك مجلس الأمن مدى خطورة الموقف وأن يضطلع بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ونتطلع لأن يتخذ هذا المجلس الإجراءات اللازمة لكفالة قيام الأطراف المعنية بالانخراط في مسار تفاوضي فعال يفضي إلى التوصل إلى اتفاق يخدم مصالحنا المشتركة.

وبالفعل، فإن شعب مصر – وشعوب المنطقة بأسرها – تتابع مداولات مجلس الأمن اليوم باهتمام شديد وآمال عريضة. وينظرون إلى الأمم المتحدة، وإلى هذا المجلس، باعتبارهما ضامنين للسلام ووصيين على الإرادة الجماعية للإنسانية. وهم على ثقة في أنكم لن تخفقوا في النهوض بمسؤولياتكم في هذا الخصوص.

وبهذه الروح أود أن أؤكد أن أعضاء المجلس، لدى قيامهم بالمسؤولية المتميزة المناطة بمجلس الأمن المتمثلة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، يعهد إليهم، عملا بالمادة ٢٤ من الميثاق، بأن يعملوا نائبا عن العضوية العامة للأمم المتحدة، ويواصلوا الأهداف النبيلة التي أنشئت المنظمة من أجلها والمبادئ التي توجه عملها وتلهمه.

وعليه، فإننا نهيب بأعضاء هذا المجلس أن ينظروا في هذه القضية الحيوية التي نحن بصددها اليوم، ليس من خلال منظور ضيق يرتبط بمصالحهم الوطنية، ولكن من منظور المسؤولية الجماعية للتحرك بالنيابة عن المجتمع الدولي ككل لحفظ السلم ودعم مبادئ العدالة والإنصاف.

وبناء عليه، تطلب مصر إلى مجلس الأمن اعتماد مشروع القرار المتعلق بمسألة سد النهضة الأثيوبي الذي عممته جمهورية تونس. وكما هو واضح من نص مشروع القرار هذا، فإننا لا نتوقع قيام المجلس بصياغة حلول للمسائل القانونية والفنية العالقة، كما أننا لا نطلب إلى المجلس فرض تسوية ما على الأطراف بشأن هذا الخلاف.

بل على العكس؛ فإن مشروع القرار سياسيٌ الطابع. وهدفه، الذي نرى أنه متوازن وبناء، يتمثل في إعادة إطلاق المفاوضات وفقاً لصيغة معززة تحافظ على قيادة رئيس الاتحاد الأفريقي لعملية التفاوض وتدعمها، وتمكن شركاءنا الدوليين، بما فيهم الأمم المتحدة، من استغلال خبراتهم في هذا المجال من أجل مساعدة بلداننا الثلاثة في سعيها لإبرام اتفاق عادل وفق إطار زمني مناسب بشأن سد النهضة.

وإن كان ثمة شيء أكيد؛ فإن هذا القرار يهدف إلى تنفيذ وتفعيل مخرجات اجتماعيّ هيئة مكتب الاتحاد الأفريقي اللذين عُقدا حول هذا

الموضوع، واللذيْن وجها الأطراف أن تنجز في أقرب وقت، وبمساعدة شركائنا الحاضرين لتلك المحادثات كمراقبين، صياغة اتفاق قانوني ملزم حول ملء سد النهضة الأثيوبي وتشغيله، كما ناشدت مخرجات تلك الاجتماعات الأطراف بعدم اتخاذ إجراءات أحادية يمكن لها أن تعرض العملية للخطر.

إن اعتماد مشروع القرار هذا من شأنه التأكيد مجدداً على عزم مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤوليته لحفظ السلم والأمن الدوليين، كما سيبعث رسالة طمأنة لا لبس فيها مفادها أن المجلس سيظل ملتزماً بسلام قارتنا الأفريقية ورخائها. وفي المقابل؛ فإن الإخفاق في اتخاذ إجراء فعال إزاء مسألة السد الإثيوبي سيغدو تقصيراً مخيباً للآمال.

أخيراً، فإنني أؤكد لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس، أن مصر سوف تبذل كل اجهد للتوصل إلى اتفاق يدعم رابطة الأخوة بين بلداننا ووشائج القرابة فيما بين الشعوب التي تعيش على ضفاف نهر النيل. وأهيب بزملائي، وأشقائي، وشقيقاتي في السودان وأثيوبيا التحلي بهذه الروح ومضاعفة جهودنا من أجل كفالة مستقبل من السلام والرخاء لبلداننا وشعوبنا.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لوزيرة خارجية السودان.

السيدة المهدي (السودان): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم، في مستهل هذا البيان، بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه الجاري، متمنيةً لكم كل التوفيق والسداد، والتهنئة من بعد للممثل الدائم لإستونيا على نجاح رئاستهم للمجلس في الشهر المنصرم. كما يطيب لي أن أتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء المجلس عامة ولفرنسا بصفة خاصة على استجابتهم الكريمة لتنظيم هذه الجلسة حول سد النهضة الإثيوبي الذي يمثل مسألةً بالغة الأهمية لبلدي، كما يبرز مدى اهتمام الأمم المتحدة بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والعمل من أجل تعزيز السلم والأمن الدوليين في أفريقيا كما في العالم.

وأشكر السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة القرن الأفريقي، والسيدة إنغر أندرسن، المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على إحاطتيهما القيمتين. وأشكر كذلك الرئيس تشيسيكيدي على الكلمة التي ألقيت نيابة عنه. كما أقدر كل الكلمات الحادبة والمهتمة التي سمعتها وألقاها أعضاء المجلس والعروض القيمة التي قدموها بمشاركة الخبرات في إدارة الأنهار الدولية والإضاءات المفيدة التي طرحوها. وأحيي أخوتي وزير الخارجية المصري، السيد سامح شكري، ووزير الري الإثيوبي، السيد سيليشي بيكيلي أوولاشيو. كذلك أحيي زميلي الذي يرافقني، وزير الري السوداني، الأستاذ ياسر عباس.

يعرب السودان عن تقديره لدور الاتحاد الأفريقي وجهوده منذ بداية انخراطه في عملية التفاوض مع الدول الثلاث حول سد النهضة الإثيوبي، ويؤكد على قيادة العملية بواسطة الاتحاد الأفريقي ومواصلة التعاون معه في هذا السياق بهدف إيجاد حل عادل ومنصف ترتضي به كل الأطراف

إننا إذ نخاطبكم اليوم متطلعين إلى عونكم ودوركم الإيجابي في حل هذا النزاع الشائك، نؤكد بداية أن السودان كان ولا يزال يقر ويعترف بحقوق الجارة إثيوبيا في الاستغلال الحالي والمستقبلي لمياه النيل، وإننا دعمنا قيام سد النهضة منذ البداية وندرك جيدا أن فوائده لن تقتصر على الجارة إثيوبيا فقط، ولكن بشرط أن يتم ملؤه وتشغيله بموجب اتفاق قانوني بين الدول الثلاث وفقاً للقانون الدولي ومبادئ الاستغلال المنصف والمعقول لموارد المياه العابرة دون إلحاق ضرر ذي شأن بدول المصب، ويحفظ أسس حقوق الإنسان كما يعزز أعراف حسن الجوار بين الدول.

السودان يعلم بفائدة سد النهضة له من حيث الوقاية من الفيضانات وانسياب جريان المياه بصورة منتظمة طول العام، هذه الفوائد تحدث إذا تم ملء السد الكبير وجرى تشغيله بصورة تجعل السودان على علم بالكيفية التي يتم بها الملء والتشغيل، وذلك أحد مبادئ الأعراف والقوانين المعمول بها في الأنهار العابرة للحدود، وهي أعراف وقوانين راسخة في كل العالم، ولنا في أفريقيا أمثلة حية وناجحة ساعدت على استقرار الدول المشتركة في النهر العابر للحدود كما في

التجربة المهمة لأربع من دول غرب أفريقيا التي ظلت تدير بتعاون مستقر نهر السنغال منذ العام ١٩٧٢. وثمانية من الدول الافريقية التي استمرت تدير نهر النيجر بصورة مشتركة بناء على اتفاق قانوني وملزم منذ العام ١٩٨٠. ولكن من غير اتفاق حول ملء وتشغيل السد تتحول فوائد سد النهضة إلى مخاطر حقيقية على نصف تعداد سكان السودان وكل سكان مصر.

· سد النهضة هذا المشروع الأفريقي الضخم القادر على أن يكون مثالا للتعاون المثمر لما يزيد عن ربع المليار من المواطنين الأفارقة إن أُحسن استخدامه وقام على أسس التعاون والتكامل. فالسودان لديه من الأراضي الزراعية الخصبة بما يوفر للدول الثلاث والإقليم بل وللعالم أجمع أمناً غذائياً مستداماً، وبتوفير الكهرباء من إثيوبيا، والإمكانيات التصنيعية التحويلية من مصر مع توفر الأيدى العاملة الخبيرة من الدول الثلاث من الممكن أن يصبح مثالا يحتذى به في التعاون الاقليمي.

السيد الرئيس؛

السودان يشدد على أهمية الاتفاق القانوني الملزم على الملء والتشغيل للأسباب التالية:

أولا، حماية الأمن البشري السوداني في السودان ومصر، ثانياً، حماية السدود السودانية، ثالثاً، حماية الأمن الإستراتيجي للسودان.

إن وجود سد ضخم مثل سد النهضة بسعة ٧٤ مليار متر مكعب على بعد بضع كيلومترات من الحدود السودانية ومن غير تنسيق في إجراءات السلامة مع مجتمعات أدنى السد يشكل خطورة مباشرة على هذه المجتمعات وأمنها.

فيما يتعلق بحماية الأمن البشري، فإن أسلوب حياة ملايين السودانيين ومنذ آلاف السنوات يقوم على العيش على ضفاف نهر النيل وروافده وهم يعتمدون بصورة أساسية على الزراعة الفيضية، فإن سد النهضة سيغير طرق معيشة هؤلاء الملايين من الناس، وسيقلل مساحة هذه الأراضي الفيضية بنسبة ٥٠ في المائة، وهو ثمن نحن مستعدون لدفعه بسرور، لإمكانية استفادة هؤلاء الناس من استقرار جريان النيل بجانب حمايتهم من الآثار المدمرة للفيضان.

ولكن ما لا يمكننا قبوله أن تستخدم طريقة ملء وتشغيل السد الأحادية في ترويع هؤلاء المواطنين والحط من كرامتهم وإهدار حقوقهم الإنسانية، كما فعلت إثيوبيا قبل شهور متعللة بحقها المنفرد في إقرار كيفية تشغيل السدود، فقد قامت أثيوبيا بإرادتها المنفردة في قفل سد تكزى على نهر ستيت – منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بصورة منفردة مما جفف كثير من الأراضي أسفل النهر، ثم قامت في أوائل حزيران/يونيه الماضي في هذا العام وبصورة أحادية أيضاً بإخطار وزارة الري في السودان أنها ستقوم بفتح السد لتمرير حوالي ٢,٥ مليار متر مكعب خلال أسبوعين فقط مما حدا بالوزارة أن تخطر عبر الإعلام الساكنين على ضفاف نهر ستيت بإخلاء مواقع سكنهم خلال فترة ثلاثة أيام فقط، ولكم أن تتصوروا قدر الترويع الذي وقع على هؤلاء المواطنين.

أيضا في تموز/يوليه الماضي عملت إثيوبيا على ملء سد النهضة للعام الأول ٢٠٢٠ بمقدار ٥ مليار متر مكعب، من غير أي إخطار مما تسبب في انخفاض مناسيب النيل الأزرق فجأة وخروج العديد من محطات مياه الشرب عن الخدمة لأكثر من ٣ ايام في مدينة الخرطوم العاصمة، علماً بأن الآثار الاقتصادية والسياسية التي ترتبت عن ذلك الأمر كانت كبيرة وقد كان العالم كله شاهدا على ذلك.

وأخيراً أرسل لنا وزير الري الإثيوبي خطاباً بتاريخ ٥ تموز/يوليه الجاري يؤكد إصرارهم على الملء للعام الثاني على التوالي، رغم إعلامنا لهم بالأضرار التي وقعت وستقع علينا من هذا الملء الأحادي.

إن أثيوبيا عرضت لنا بوضوح كيف تتصرف إزاء المواطنين السودانيين في حال عدم وجود اتفاق قانوني ملزم دون مراعاة لحقوق الجوار وتستعمل قدرتها المنفردة في إدارة السدود المقامة على أراضيها في تهديد أمن وسلامة المواطنين السودانيين.

بالنسبة لحماية السدود السودانية: فإن سد الروصيرص، كما أشارت السيدة أندرسن، السد الرملي الذي يبعد ١٠٠ كيلومتر من سد

النهضة هو أقل من عُشر حجم سد النهضة من حيث السعة الاستيعابية للمياه وهو السد الذي يروي ٧٠ في المائة من مشاريع السودان الزراعية المروية سوية مع السدود الأخرى والتي تقوم بتوليد ما يقارب ٤٠ في المائة من كهرباء السودان. وعليه ما لم تتوفر لنا المعلومات بصورة مستمرة ومنتظمة عن الكيفية التي يتم بها ملء وتشغيل سد النهضة فإن سلامة سد الروصيرص تكون في خطر كبير، كما أن قدرته على توليد الكهرباء وتوفير المياه للمشاريع الاستراتيجية الضخمة في مشروع الجزيرة والمشاريع الأخرى التي يعوّل عليها السودان في أمنه الغذائي واستثماراته الزراعية تكون عرضة للضياع والفشل.

بالنسبة لحماية أمن السودان الاستراتيجي: كما أسلفنا فإن ٧٠ في المائة من مشاريع السودان الزراعية المروية القائمة حالياً تعتمد على سدود السودان القائمة على حوض نهر النيل الازرق. لذلك فإن الاطلاع على كيفية ملء وتشغيل سد النهضة أمر حيوي لتنظيم تشغيل سد الروصيرص ليتمكن السودان من التخطيط الحالي والمستقبلي لمشاريعه الزراعية.

كما تعلمون فإن السودان اليوم انفتح على العالم بعد نجاح ثورته العظيمة التي افتداها الشباب السوداني بدمائهم وقادتها نساء السودان ورجاله بشجاعة ومثابرة أبهرت العالم. وقد تم رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب بإنهاء ثورة الشعب السوداني للحكم الشمولي الذي روع أهل السودان واستهدف مجموعاته السكانية في دارفور والمنطقتين (جنوب النيل الأزرق وجنوب كردفان) وفي شرق السودان، ولم تنجُ من أفعاله الإجرامية أي من أقاليم السودان. وقد احتفى العالم بهذه الثورة العظيمة التي تسير بشراكة مدنية عسكرية تمثل النموذج السوداني المتفرد الذي تقدمه للعالم والتي عكفت على الوصول للسلام عبر اتفاقية جوبا.

وتواصل العمل من أجل تكملة مسارات السلام. كما يتولى رئيس الوزراء السوداني، الدكتور عبد الله حمدوك، رئاسة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي يعمل السودان عبرها لتحقيق السلام والاستقرار الإقليمي في شرق أفريقيا وفي دول جواره، في غرب أفريقيا. وقد أجرى السودان إصلاحات اقتصادية عميقة، إيمانا بتعاونه مع العالم. فاحتفت فرنسا في مؤتمر باريس بعودة السودان للمجتمع الدولي، وقدمته بصورة بهية للعالم، مبينة انفتاح السودان على العالم للتعاون البناء والشراكات الذكية في كافة المجالات، والتي تمثل الاستثمارات الزراعية فيها القدح المعلى.

لذا، فإن استهداف تعطيل قدرات السودان الزراعية بفرض هيمنة إثيوبيا الأحادية المنفردة على كيفية ملء سد النهضة وتشغيله يعد أمرا بالغ الخطورة ومهددا كبيرا لهذا المستقبل القريب والممكن الذي لاحت أنواره وصعد نجمه، خاصة فيما يتعلق بالنهضة الزراعية في السودان، وتوسيع رقعة المشاريع الاستراتيجية فيه.

جارتنا إثيوبيا، التي تشاركنا معها السراء والضراء، تتميز علاقتنا بها بخصوصية اتسمت طوال تاريخها المديد بالتعاون والتعاضد ورعاية المصالح المشتركة وتقوية الأواصر الأخوية للشعبين الشقيقين. الأمر الذي يحتم علينا سويا أن نمضي بهذا الأمر إلى نهايات مرضية تحفظ هذه العلاقات الأزلية وتتوقف إثيوبيا عن إلحاق مزيد من الأضرار بالسودان.

وانطلاقا من اقتناعنا بالتعاون الإقليمي، فقد شارك السودان بحسن نية وفعالية في جميع جولات التفاوض الثلاثية حول سد النهضة الإثيوبي منذ انطلاقها في عام ٢٠١١ وحتى اليوم. وهنا، لا بد وأن نشير إلى جهود السودان الكبيرة في إقناع جارتيه، مصر وإثيوبيا، لتوقيع إعلان المبادئ في الخرطوم في آذار/مارس ٢٠١٥. وبعدها مبادرة السيد رئيس الوزراء، الدكتور عبد الله حمدوك، في حزيران/يونيه في العام المنصرم، والتي هدفت إلى مواصلة التفاوض حول القضايا الخلافية المحدودة المتبقية بعد جولة واشنطن في بدايات عام ٢٠٢٠.

كذلك، استجاب السودان لمبادرة السيد رئيس جمهورية جنوب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي آنذاك في دورة عام ٢٠٢٠، بمعالجة الملف داخل البيت الأفريقي إيمانا منا بشعار "الحلول الأفريقية للمشاكل الأفريقية". وشارك السودان في كل جولات التفاوض بفعالية، والتي استمرت لأكثر من نصف العام. إلا أن عدم تحسين آلية التفاوض بإعطاء دور أكبر للخبراء أدت مرة أخرى إلى عدم التوصل لاتفاق.

ثم واصل السودان انخراطه الإيجابي، وشارك في الجولة الأخيرة التي دعا إليها السيد رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد فيليكس تشيسيكيدي، وقدم السودان مقترح تعزيز آلية التفاوض الأفريقية بتحويلها إلى وساطة بقيادة الاتحاد الأفريقي ومشاركة كل من الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وجنوب أفريقيا – الثلاثة الأواخر كانوا أصلا مراقبين في المفاوضات السابقة. ولذات الأسباب المتعلقة بتصلب الموقف الإثيوبي ورفضه لكافة المقترحات التي قدمت، فقد انتهت هذه الجولة دون التوصل للاتفاق المنشود.

ونأمل من المجلس الموقر الاضطلاع بمسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الإقليميين بشكل وقائي، وذلك بتعزيز مسار التفاوض تحت مظلة الاتحاد الأفريقي عن طريق الآتي: دعوة الأطراف إلى استئناف التفاوض تحت مظلة الاتحاد الأفريقي، مع اضطلاع المراقبين والوسطاء الدوليين بأدوار تيسير ووساطة تساعد الأطراف على التوصل لاتفاق، وذلك وفق إطار زمني محدد؛ ودعوة إثيوبيا لعدم اتخاذ خطوات أحادية، دون اتفاق، تعمل على تهديد ملايين السكان خلف سد النهضة.

وقبل الختام، فإنني أود أن أقول بوضوح لا لبس فيه إن الأمر مطروح أمامكم اليوم. هذه قضية عادلة وعاجلة، والمطلوب منكم فيها تعزيز مسار ماثل، فيه تعثر، ويمكنكم مساعدة هذا المسار بيسر وبدون تكاليف، وذلك برفع العنت والمعاناة عن شعب السودان بأن يتم ملء سد النهضة وتشغيله بناء على اتفاق قانوني ملزم وشامل، وإلا فلا يتم أي ملء بدون اتفاق لآثاره السيئة والضارة على السودان. أما صمت المجلس فسيرسل رسالة خاطئة بأن الملء الأحادي المضر بمصلحة السودان وأمن أهله المباشرة والحالية أمر مقبول، مما قد يجر مآلات وخيمة.

ختاما، إننا وبعد أن وضعنا أمام مجلسكم الموقر هذا الأمر بكل تداعياته الخطيرة والسيادية والقانونية والأمنية والإنسانية، وكونه مهددا خطيرا للأمن والسلم الدوليين ومن ثم تحديا مباشرا لولاية مجلسكم الموقر بنص ميثاق الأمم المتحدة، نكون قد وضعنا المجلس أمام فرصة بعمل إجراءات استباقية تاريخية نادرة ليتولى مسؤوليته في هذا الصدد بمختلف وسائل الدبلوماسية الوقائية وإجراءاتها، من خلال إعادة الأطراف إلى طاولة التفاوض، وتعزيز واستكمال المسار الأفريقي الذي ارتضته كل الأطراف، وإعطاء دور أكبر للميسرين الدوليين في إطار تقوية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

ويجدد السودان التأكيد على التزامه الصادق بالمشاركة، بحسن نية، في أي جهود من شأنها أن توصل الأطراف إلى الاتفاق الملزم الذي يحقق مصالح الأطراف الثلاثة.***

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لوزير المياه والري والطاقة لإثيوبيا.

السيد أوولاشيو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أرجو أن تقبلوا أطيب تمنياتي، سيدي الرئيس، بينما تقودون أعمال مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود أن أتقدم بخالص تحياتي إلى أعضاء مجلس الأمن وتحياتي القلبية إلى أخي الوزير سليم وشقيقتي الوزيرة المهدي. أود أن أعرب عن تقديري وشكري للسيدة إنغر أندرسن والمبعوث الخاص أونانغا – أنيانغا على مشاركتهما. كما أشكر ممثل رئيس الاتحاد الأفريقي على مخاطبة هذه الجلسة.

في هذه الجلسة ومداولات مجلس الأمن، حيث يُنظر في سد لتوليد الطاقة الكهرمائية بطريقة غير مسبوقة، لست متأكدا مما إذا كنت أول وزير للمياه يخاطب مجلس الأمن. وتعتقد إثيوبيا أن هذا يشكل استخداماً غير ملائم لوقت مجلس الأمن وموارده من أجل مناقشة سد النهضة الإثيوبي الكبير. ومع ذلك، يشرفني أن أتكلم أمام هذا الجهاز للإعراب عن شواغل بلدي، إثيوبيا، وقضاياه العادلة.

قبل عام، في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٢٠، وفي ظل رئاستكم، سيدي، شجع أعضاء المجلس إثيوبيا ومصر والسودان على مواصلة المفاوضات لحل المسائل العالقة، وأعربوا عن دعمهم للعملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي لتيسير إجراء مزيد من المحادثات (انظر S/2020/636). وشاركت إثيوبيا في المفاوضات بالتزام متجدد ونية حسنة للتوصل إلى نتيجة تفاوضية مقبولة للأطراف تحت رعاية الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أتوقف لأعرب عن فائق الشكر والتقدير لجمهورية جنوب أفريقيا على تيسير عملية التفاوض بشكل فعال حتى نهاية رئاستها للاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٢١. وبالمثل، تشيد إثيوبيا بجمهورية الكونغو الديمقراطية، الرئيسة الحالية للاتحاد الأفريقي، وتقف إلى جانبها، لما تبذله من جهود دؤوبة في ظل ظروف صعبة، بما في ذلك التعطيل المتكرر للمفاوضات.

إننا نتعامل مع مشروع سد لتوليد الطاقة الكهرمائية، وهو ليس الأول من نوعه في أفريقيا أو في العالم. نحن نبني خزانا لتخزين المياه التي ستولد الكهرباء بمرورها عبر التوربينات. ولعلم المجلس، فإن خزان السد أصغر بمرتين ونصف من سد أسوان في مصر. ولعل ما يميز مشروع سد النهضة بالمقارنة مع المشاريع الأخرى هو مدى الأمل والطموح الذي ولده لـ ٦٥ مليون إثيوبي غير قادرين على الحصول على الكهرباء. كما أنه متميز لأن عملية تشييده التي تبلغ تكلفتها ٥ مليارات دولار تموَّل بدم الإثيوبيين العاديين وعرقهم ودموعهم. وسد النهضة الإثيوبي الكبير هو السد المناسب الذي تم بناؤه في المكان المناسب لتحسين أحوال الناس في المنطقة عموما.

إن عجزنا، الذي يدعو للأسف، عن استخدام نهر النيل حتى الآن مترسخ في نفسية شعبنا. وهناك مثلان إثيوبيان شهيران يؤكدان تلك النقطة. وهما يترجمان تقريبا إلى "المفارقة في محنة رجل مسكين وقف في وسط نهر وبدأ ينتحب لمعاناته من العطش الشديد". ولتبديل ذلك النحيب الذي امتد على أجيال، ليس لدينا مكان آخر ننظر إليه سوى حوضي أباي أو النيل، حيث يوجد أكثر من ثلثي الموارد المائية في إثيوبيا. وقد رأى شعبنا الأمل في إخراج نفسه من الظلام في هذا النهر العظيم، الذي نتشاطره مع جيراننا، والمضي على طريق الأمل من خلال بناء السد.

ويحمل السد بصمات المزارعين والرعاة والعمال والطلاب وسيدات الأعمال والرجال والشتات في جميع أنحاء العالم الذين يكسبون رزقهم في ظروف بالغة الصعوبة. وبنفس الدرجة أو أكثر، يُكن الإثيوبيون لإخوانهم المصريين والسودانيين أطيب التمنيات ومشاعر الود. ولدينا كل النية للعيش معا في سلام والتعاون من أجل مصلحتنا المتبادلة. ويعكس سد النهضة هذا المبدأ الأساسي للرفاه والازدهار الجماعيين. ولهذا السبب فإن السد هو أحد مشاريع التكامل الإقليمي في إطار برنامج تطوير البنية التحتية الداخلية في أفريقيا.

وأفريقيا، مهد البشرية، تضم أكبر نسبة من السكان الشباب في العالم. ومن المتوقع أن تجني أفريقيا عائدها الديمغرافي من خلال الاستثمار في شبابها. وبالمثل، فإن ٧٠ في المائة من سكان إثيوبيا تقل أعمارهم عن ٣٠ سنة. ويتخرج أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ طالب إثيوبي من مؤسسات التعليم العالي كل عام. وعلاوة على ذلك، هناك أكثر من ٣٠ مليون إثيوبي في المدارس في مختلف مستويات التعليم. وتلبية احتياجات ذلك العدد المتزايد من السكان مسألة حتمية ووجودية بالنسبة لبلدي.

إن حياة الإثيوبيين الذين يعانون في الصحراء الكبرى وهم يحاولون العبور إلى أوروبا؛ والمهاجرين في الشرق الأوسط الذين يضحون بشبابهم كي يبزغ فجر أفضل لعائلاتهم؛ والفتيان والفتيات الصغار في سجون المهاجرين في أفريقيا وخارجها؛ والمهاجرين الحفاة الذين يراهم المرء يعودون إلى وطنهم في عمليات ترحيل جماعية من الشرق الأوسط – جميعهم يستحقون حياة كريمة. وسد النهضة مشروع شعبي، وهو يمثل محاولتنا المتواضعة لتحقيق هذا الحلم. وعلى الرغم من كل الصعاب، اخترنا أن نعمل ونكدّ على الرغم من العقبات الشاقة التي واجهناها. وبدلا من الاستسلام أمام تلك التحديات، كافحنا من أجل الغلبة. وشيئا فشيئا، نحن نتغلب على تلك التحديات.

لكن للأسف، نحن هنا لأن مصر، ومؤخرا السودان، أعربتا عن معارضتهما لهذا السد الكهرمائي. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن جارتينا لديهما سدود وقنوات كبيرة وصغيرة قامتا بتشييدها مع تجاهل تام لحقوق بلدان حوض النيل الأخرى ورفض نداءات إثيوبيا المتكررة للتشاور. وبعد سلسلة من المبادرات لمعالجة شواغل جيراننا بحسن نية، نضطر إلى استنتاج أن اعتراضهم ليس موجها في حد ذاته إلى مسألة سد النهضة، بل إلى وقف أي استخدام للمياه من جانب إثيوبيا.

وحقيقة الأمر هي أنه ليس لدينا بديل قابل للتطبيق. وعلى عكس مصر والسودان، لا توجد لدى إثيوبيا احتياطيات كبيرة من المياه الجوفية. وكذلك ليست لدينا مياه من البحر يمكننا تحليتها. وما يقرب من ٧٠ في المائة من مياه بلدي موجودة في حوض النيل. ولو أردنا تجنب استخدام نهر النيل، وحتى لو حاولنا، فليس بوسعنا ذلك.

في الواقع، بناء السدود ليس سوى جزء من تركيزنا. وهدفنا الرئيسي هو زيادة مواردنا المائية الشحيحة إلى أقصى حد عن طريق إعادة إصلاح الطبيعة ومنع المزيد من النضوب من خلال مبادرتنا للإرث الأخضر – وهي مبادرة بارزة لرئيس وزراء بلدي، السيد أبي أحمد. وفي إطار الهدف العام المتمثل في غرس ٢٠ مليار شجرة في غضون خمس سنوات، غرسنا ١٠ مليارات من الأشجار في العامين الماضيين. وهذه المبادرة، التي تتألف أيضا من التواصل مع جيراننا لتبادل الشتلات، هي جزء من مبادرة الحزام الأخضر للاتحاد الأفريقي. وندعو مصر والسودان إلى الانضمام إلى برنامج التحريج هذا، الذي يحسن القدرة على الصمود ويزيد من توافر المياه.

وتعتقد إثيوبيا أن الاتفاق في متناول اليد، نظرا لتوفر الإرادة السياسية اللازمة والالتزام بالتفاوض بحسن نية. وقد توصلنا بالفعل إلى تفاهم بشأن عدد كبير من المسائل.

والاتحاد الأفريقي ينظر في هذه المسألة وييسر مفاوضاتنا باقتدار. ولهذا من المؤسف أن بلداننا الشقيقة اختارت أن تعرض المسألة على مجلس الأمن.

ولن أجر أعضاء المجلس، على الرغم من استعدادي المعتاد لشرح التفاصيل الفنية، إلى مناقشة عن السدود وعلم المياه. ومع ذلك، أريد أن نقدر حقا الموضوع الذي يتعين علينا مناقشته، إننا نتحدث عن سد لتوليد الطاقة الكهرمائية.

وهذه المرة الأولى التي يُطلب فيها إلى مجلس الأمن، منذ إنشائه، أن يعلن موقفه بشأن مشروع لتنمية الموارد المائية. إن مجلس الأمن جهاز مختص بالأمور السياسية والأمنية. ومن غير المفيد، بل ومن المضلل، أن نطرح على هذا الجهاز الأمني العالمي مسألة تتطلب حلا يتطلب معرفة بالهندسة المائية.

ويجب أن يكون واضحا أيضا أن المشكلة الأساسية وراء الخلافات فيما بين البلدان الثلاثة – إثيوبيا والسودان ومصر – هي السعي إلى الحفاظ على الحالة الاستعمارية والاحتكارية الراهنة على نهر النيل. ونهج محاولة حل المشاكل باستخدام نفس العقلية التي أوجدتها هو ما يحول دون توصلنا لتوافق في الآراء بشأن سد النهضة.

وعلى مجلس الأمن النظر فيما إذا كان من حق الإثيوبيين استخدام نهر النيل أم لا. وباسم جميع الإثيوبيين، أناشد أصدقاءنا في مجلس الأمن والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا أن يجيبوا عن هذا السؤال: هل يحق للإثيوبيين أن يشربوا من مياه النيل؟

وكنقطة انطلاق، أود أن أطلع المجلس على آخر تطورات حالة المفاوضات التي يقودها الاتحاد الأفريقي. في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٢١، عقد مكتب مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي اجتماعا لمناقشة مختلف المسائل، بما في ذلك مسألة سد النهضة. وقدم رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فخامة السيد فيليكس تشيسيكيدي، إحاطة للمكتب وعرض خططه فيما يتعلق بالمفاوضات المقبلة. وللأسف، لم تحضر جمهورية السودان ذلك الاجتماع الرفيع المستوى. ومع غياب السودان عن اجتماع المكتب في ٢٤ حزيران/يونيه، عرقل البلدان – مصر والسودان – انعقاد تسعة اجتماعات بيننا منذ حزيران/يونيه ٢٠٢٠.

وهناك درس ينبغي للجميع أن يكون قد تعلمه الآن، وهو إن إثيوبيا لا تستجيب بشكل جيد للضغوط السياسية والتدخلات التي لا مبرر لها. وستواصل إثيوبيا ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس وإبداء التعاون لأن هذا النهر العظيم سيربطنا معا للأبد. وسواء أعجبنا ذلك أم لا، سنواصل الشرب من نفس النهر ويجب أن نتعلم أن نعيش معا كجيران.

وأكرر تأكيد التزام إثيوبيا الطويل الأمد بالعملية التي يقودها الاتحاد الأفريقي، والتي ترتكز على إيماننا بأن الأفارقة لديهم من

الحكمة والخبرة الفنية والأهم من ذلك الوكالة التي تمكنهم من مواجهة تحدياتهم. ونرى أن النهج المرحلي الذي اقترحه الرئيس فيليكس تشيسيكيدي، رئيس الاتحاد الأفريقي، يمكن أن يساعدنا على العمل من أجل التخلص من المستنقع الذي أوجده التراث الاستعماري في حوض النيل الذي عقدت مصر والسودان العزم على الحفاظ عليه.

وأود أيضا أن أتطرق إلى مسألة ملء سد النهضة في السنة الثانية التي كثر الحديث عنها. ومن المقرر أن يتم ملء السنة الثانية في تموز/يوليه وآب/أغسطس من هذا العام. وقد قدمنا بشكل استباقي البيانات اللازمة بشأن طرائق ملء السد. وأود هنا أن أكون واضحا: يشكّل ملء سد النهضة جزء من عملية البناء. وهذا ما نص عليه بوضوح اتفاق إعلان المبادئ بشأن سد النهضة الإثيوبي الكبير الذي وقعه رؤساء دولنا الثلاثة في آذار/مارس ٢٠١٥.

إن ملء السد أمر فيزيائي بحت. فبمجرد وصول خرسانة السد إلى ارتفاع معين، تتدفق المياه إما عبر المنافذ السفلية أو من فوق الخرسانة. وقد صُمم السد لتخزين مياه تصل إلى ١٣,٥ مليار متر مكعب على النحو المشار إليه في جدول الملء الذي وافقت عليه مصر والسودان. ومن الإنصاف أن يحجز بلد يولد ٧٧ مليار متر مكعب من المياه جزءا صغيرا من موارده السنوية لسده الكهرمائي.

ولانحتاج إلى إقناع مصر والسودان بالثروات التي سيحصلان عليها عند الانتهاء من السد. وعلى حد تعبير حكيم لمسؤولين سودانيين، يعدُّ سد النهضة أداة للتكامل الإقليمي. فسد النهضة بالنسبة للسودان هو سد أسوان العالي بالنسبة لمصر.

وفي هذا السياق، أبذل كل ما بوسعي وأكثر لأوضح للمجلس أن سد النهضة لا يشكّل أي تهديد. ومع ذلك، ينبغي ألا نضطر للدفاع عن الفوائد التي ستحصل عليها مصر والسودان من سد النهضة لنطالب بحصتنا المشروعة من نهر النيل. فنحن جميعا – البلدان المشاطئة لنهر النيل – نتقاسمه في وفرته وندرته. ولا يجب أن يقف أحدنا ظمأنا يراقب الآخرين يرتشفون الماء. وتطالب إثيوبيا، من خلال سد النهضة، بأن يسود هذا المنطق السليم في حوض النيل. ولذلك، ينبغي ألا يُستدرج مجلس الأمن إلى المفاوضات المتعلقة بسد النهضة سعيا إلى تحقيق أهداف سياسية داخلية، على سبيل المثال.

وإذا وافق المجلس على المسار الذي عرضته مصر والسودان، فإنه بالتأكيد سيتورط في حل المنازعات بشأن جميع الأنهار العابرة للحدود. ومن المثير للاهتمام أن جميع أعضاء مجلس الأمن، باستثناء بلد جزري واحد شقيق، لديهم مجار مائية عابرة للحدود. وقد تعاملوا مع الخلافات ذات الصلة وواصلوا معالجتها على الصعيد الثنائي ومن خلال الجهود المبذولة على نطاق الحوض.

لقد علمتنا المحادثات بشأن سد النهضة والعملية التي خضناها منذ عام ٢٠١١ درسا هاما للغاية. ونأمل أن تدفعنا هذه العملية إلى العمل من أجل إنشاء آلية إقليمية بشأن حوض النيل. وفي هذا الصدد، سيكون من المؤسف للمجلس أن يتحايل على هذا الأمل بسابقة غير مفيدة تفرض فيها دولتان عضوان من خلال المجلس ما ينبغي أن تحصلا عليه من خلال مفاوضات تجري بحسن نية. وينبغي للمجلس أن يقاوم الجهود المتضافرة لتحويله إلى هيئة استئناف تحال إليه المفاوضات بشأن الأنهار العابرة للحدود.

لقد أحبط الاستعمار والمعاهدات الاستعمارية قدرة أفريقيا على استخدام مواردها الطبيعية لصالح شعوبها. وقد أدركت بلدان حوض النيل هذه المشكلة وعملت على معالجتها. وفي عام ١٩٩٩، أنشأنا مبادرة حوض النيل. وفي عام ٢٠١٠، وبعد ١٣ عاما من المفاوضات، اعتمدنا الاتفاق الإطاري للتعاون بشأن نهر النيل. ووافقت دول حوض النيل، في الاتفاق الإطاري هذا، الذي دعمه العديد من أعضاء المجلس ماليا وفنيا، على تقاسم مياه نهر النيل بطريقة منصفة ومعقولة. واستبدلنا المطالب الاستعمارية والاحتكارية بمبادئ مقبولة للقانون الدولي. وينتظر هذا الصك الآن تصديقين آخرين ليدخل حيز النفاذ.

إن مطالب مصر النهمة، ومؤخرا مطالب السودان أيضا، لا تتعلق بمسألة سد النهضة موضع النقاش، بل بمشاريع التنمية المستقبلية في إثيوبيا وغيرها من البلدان المشاطئة. وبدون اتفاق إطاري فعال للتعاون وآلية إقليمية، لن يكون هناك مفر من عرض قضايا مماثلة على مجلس

الأمن. فاليوم يتعلق الأمر بسد إثيوبيا. وغدا قد يتعلق بأي بلد من بلدان حوض النيل.

إن نهر النيل ملك لجميع شعوب بلدان حوض النيل – أي لشعوبنا البالغ عددها نصف بليون نسمة يقطنون ١١ بلدا مشاطئا لنهر النيل. وهناك من الماء ما يكفينا جميعا. وفي هذا الصدد، نحث إخواننا وأخواتنا المصريين والسودانيين على أن يدركوا أن حل مسألة النيل لن يأتي من خلال مجلس الأمن، بل لا يمكن أن يأتي إلا عن طريق مفاوضات حسنة النية مع إيلاء العناية الواجبة لرفاه الآخرين ونمائهم. وتتطلع إثيوبيا إلى مواصلة المفاوضات الثلاثية بقيادة الاتحاد الأفريقي حول سد النهضة. ولدينا الحلول في متناول اليد، ويمكننا أن نبشر العالم بأنباء طيبة من خلال التوصل إلى نتيجة مقبولة للأطراف.

وأخيرا، أود أن أطلب بكل احترام من المجلس أن يعيد هذه المسألة إلى القيادة الشرعية والمقتدرة للاتحاد الأفريقي، وأشجع مصر والسودان على التفاوض بجدية وإخلاص للتوصل إلى تسوية تفاوضية بشأن أول عملية ملء والعمليات السنوية لسد النهضة. كما نطلب إلى المجلس أن يجعل هذه الجلسة آخر مداولاته بشأن سد النهضة. إذ لا يوجد موضوع بعيد عن ولاية المجلس بُعد هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.